

الفصل الأول

نشأتى السياسية

قل الحرب العالمية الأولى - السياسة البريطانية فى مصر - مركز مصر الدولى - حكم الأتراك وحكم الإنجليز - لورد كرومر والخديو عباس - جمال الدين الأفغانى - الشيخ على يوسف - مصطفى كامل - قاسم أمين وتحرير المرأة - بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية - حادث طابة - حادث دنشواى - محمد عبده والتفكير الدينى - محاولتى الصحفية الأولى - مقالاتى فى الحريـة - لطفى السيد والدستور والديمقراطية - الخديو ولطفى السيد - وفاة مصطفى كامل - وزارات ذلك العهد - سعد زغلول وزير المعارف - الخلاف والائتلاف بين السلطين الشرعية والفعلة - فى باريس : الجمعية المصرية والجمعية الإسلامية - مقتل بطرس غالى - مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل - الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية - مد امتياز قناة السويس ورأى الجمعية المصرية بباريس - إجازة دراسية بمصر - الحرب التركية الإيطالية وموقف لطفى السيد منها - بدء صحفى - دراساتى لرسالة الدكتوراه - العود إلى الوطن والاشتغال بالخماسة - أمسية مع هلباوى بك - الجمعية التشريعية : مسألة الوكيلين ، عبد العزيز فهمى - زيارة الخديو الدقهلية - سفره الأخير من مصر - الحرب العالمية الأولى .

كان ذلك فى اليومين الأخيرين من شهر يوليو واليومين الأولين من شهر أغسطس لسنة ١٩١٢ . وكنت عائداً بحراً على باخرة إنجليزية من فرنسا إلى مصر ، بعد أن أتممت دراستى وحصلت على إجازة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة باريس . وكان رجال الباخرة يقيمون فى بهوها الكبير مسابقات يشترك الركاب فيها ، وتكون للفائز جائزة ينالها . وكان معى على الباخرة إنجليزيان اشتركا فى هذه المسابقات ، وشجعانى على الاشتراك فيها . وصادفنى الحظ فنلت الجائزة ، فكان ذلك مدعاة لزيادة الصلة بينى وبينهما . وفى اليوم السابق لوصول الباخرة إلى أرض مصر ، سألتنى أحدهما عن أحوال مصر السياسية ، ثم قال صاحبه :

- لا أرى إلا أن مصر ستضم إلى الإمبراطورية جزءاً منها . فهذه سياسة كتشنر ، ورأيه سيتبع آخر الأمر لا محالة .

وكان لورد كتشنر هو ممثل إنجلترا فى مصر إذ ذاك ، وقد حل محل سير إلدون جورزست الذى ظل فى هذا المنصب إلى أن توفى . ومن قبلهما كان لورد كرومر قنصلاً جنرالاً لإنجلترا

في مصر زمناً زاد على عشر سنوات كان خلاله حاكم مصر الفعلي المطلق . وقد أقصته حكومته عن هذا المنصب إرضاء للمصريين ، بعد أن ثار ثائرتهم بسبب حادث دنشواي .

« ستضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية لا محالة » . كان لهذه الكلمات في نفسي وقع أليم . فأنا شاب لما أبلغ الرابعة والعشرين . وأنا أومن بوطني وبحقه في الاستقلال . وأنا أعلم أن إنجلترا صاحبة الأيد والقوة هي المصرفة لسياسة العالم في ذلك العهد ، وأن تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر يومئذ لم تستطع منع إنجلترا من دخول مصر واحتلالها لقمع الثورة العراقية ، وأنها لن تقوى على مقاومة إنجلترا يوم تهب لنفسها فرصة تضم فيها مصر إلى ممتلكاتها . فإذا حدث ذلك فقد صرنا كالهند وغير الهد من المستعمرات البريطانية ، وقد آن لنا معشر الشباب أن نتوقع حياة مقصورة الأطراف ، وبخاصة نحن الذين تعلمنا في أوروبا وعرفنا مبلغ ما يتمتع به أهلها من حرية .

وأدى ذلك بي إلى استعراض الماضي السياسي القريب الذي أعرفه . وهو ماض قصير جداً . وماذا عسى أن يكون الماضي السياسي في حياة شاب مثلي ، نال إجازة الحقوق من مصر منذ ثلاث سنوات ، ثم قضى هذه السنوات الثلاث بباريس فحصل على إجازة الدكتوراه ؟ على أن هذا الماضي كان مع ذلك حافلاً بالعبر التي تقف النظر وتدعو إلى التفكير .

والواقع أن الناشئة في شبابنا الأول لم تكن تأخذ بحظ عملي في التوجيه السياسي ، بل كانت عاكفة عكوفاً تاماً على الدرس ؛ فلم يكن يدور بخلد أحد في المدارس الثانوية ، تلاميذ وأساتذة ، أن يدعو إلى إضراب لغرض سياسي . ومن ذا يدعو وكثرة الأساندة في هذه المدارس الثانوية كانت من الإنجليز ! فقد كانت العلوم كلها ، خلا اللغة العربية طبعاً ، تدرس بالإنجليزية . كانت الرياضة ، حساباً وهندسة وجبراً ، وكانت الطبيعة والكيمياء ، بل كانت الجغرافيا وكان التاريخ ، ومنه تاريخ مصر وجغرافيا مصر - تدرس كلها في المدارس الثانوية باللغة الإنجليزية ، بل كان بعض هذه العلوم يدرس باللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية . لم يكن طبعياً ، وهذه هي الحال ، أن يدعو أستاذ إلى إضراب ، ولم يكن طبعياً تبعاً لذلك أن تتكون من التلاميذ هيئات علنية أو سرية تدعو إلى نشاط سياسي يكون الإضراب مظهره .

هذا ، ولم تكن تيارات الرأي السياسية في مصر لتلتقي عند أمر يجمع الكل عليه ، فيكون صيحة للشباب وللجماهير ، اللهم إلا البرم بسلطان الإنجليز المطلق في حكم البلاد . لكن الوسيلة للتخلص من هذا السلطان كانت موضع خلاف شديد . كانت مصر يومئذ تابعة

للسيادة العثمانية ، مستقلة استقلالاً داخلياً عن تركيا ، محرومة هذا الاستقلال الداخلى بسطان الإنجليز ، للأجانب المقيمين بها على اختلاف أجناسهم امتيازات تجعلهم أعلى من أبناء مصر رأساً وأوفر كرامة . هذه المجموعة من العلل السياسية والاجتماعية كانت تجثم على صدر مصر ، وتضعف روحها المعنوية أيما ضعف . فأياها يجب البدء بالتخلص منه ، فالتخلص منها جميعاً دفعة واحدة أمر غير ميسور ؟ هنا اختلف الرأى . وعلى أساس هذا الاختلاف قامت الأحزاب المصرية لذلك العهد .

لم يكن من المستطاع أن تقوم هذه الأحزاب على أسس من مبادئ مجردة ، تدعو إليها وتجعل من تحقيقها غاية جهادها . فإنما تقوم الأحزاب على أساس من المبادئ المجردة فى الأمم الحرة المستقلة ، المتمتعة بالحكم النيابى على وجه صحيح ، يجعل هذا الحكم بالفعل رهناً بإرادة الشعب ممثلاً فى هيئة نيابية منتخبة انتخاباً حراً . ولم تكن مصر يومئذ مستقلة ولم تكن حرة ، ولم تكن متمتعة بحكم نيابى كلمة الشعب فيه هى العليا . فقد كانت ، كما سبق القول ، خاضعة لسيادة تركيا ، محتلة بالإنجليز يتولون السلطان فيها ، وللامتيازات الأخصية أثر أبلغ الأثر فى توجيه اقتصادياتها واجتماعياتها . فكان من الطبيعى أن تتأثر الأحزاب بهذه الحال ، وأن تخضع لمقتضياتها .

لم يكن للسيادة التركية على مصر أثر ظاهر أو مباشر إلا فى تعيينها الخديو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد بمقتضى الاتفاقات الدولية . ولم تكن لهذا التعيين الشرعى صورة عملية أمامى ؛ فقد عين خديو مصر عباس حلمى الثانى وأنا أخطو بين الثالثة والرابعة من عمرى . فلما بلغت السن التى تتبين فيها الأشياء للإنسان واضحة ، كان الخديو عباس هو خديو مصر بالفعل ، والممثل لسلطان تركيا منذ سنوات عدة . وقد بقيت فى أذهانتنا ، نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قائمة من حكم الترك ، ومن حكم الخديويين أنفسهم ؛ حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى إلى ثورة عراقى . فكثيراً ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا ، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب ولغير سبب . وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى : « آخر خدمة الغز علقه » . والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن إليهم . أما والخديو هو ممثل هذا الماضى الذى زال بتولى الإنجليز السلطان والغائب السخرة والكرباج ، فقد كان الناس من أهل الريف ، وكان أبناؤهم من أمثالنا ، يفزعون إذا قيل لهم إن السلطان سيعود كما كان لصاحب السلطة الشرعية ، وإن الغز سيتولون الأمر من جديد .

على أن صورة هذا الماضي المظلم لم تكن بالنسبة لجيلنا أكثر من صورة ، يرسمها الحديث حكاية من الماضي بعد أن لم يبق في الواقع منها شيء . أما الواقع فكان السلطان المطلق فيه للإنجليز . وكان الإنجليز من جانبهم كذلك يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ، وإن لم يكونوا يضربونهم بالسياط . كان مفتش الداخلية الإنجليزي ، وإن صغر مركزه ، يعد نفسه أكبر من كل موظف مصري ، بل أكبر من الوزير المصري ؛ لأنه لم يكن يتلقى تعليماته إلا من رئيسه الإنجليزي . وكان مفتش الري الإنجليزي هو كل شيء في وزارة الأشغال . فإذا جاء مفتش الداخلية أو مفتش الري إلى مديرية من المديريات أو مركز من المراكز ، ارتجت المديرية وارتج المركز ، واضطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم ، فزعاً من ملاحظة يديها هذا المفتش الإنجليزي يسوء أثرها في مستقبل حياتهم كله . فإذا آن لهذا المفتش أن يغادر المركز أو المديرية ، بعد أن يمسك مأمور المركز بركاب الجواد الذي يمتطيه حتى يعلو جناب المفتش ظهره ، تنفس الكل المصعداً وحمدوا الله على السلامة .

ولم يكن هؤلاء المفتشون من طراز ممتاز في العلم أو في الكفاية . وحسب الواحد منهم جنسيته البريطانية ليكون صالحاً لكل شيء ، قديراً على كل شيء . كان مستر سويقت يدرس لنا الجغرافيا بالمدرسة الخديوية الثانوية . وانتهت السنة الدراسية ، وذهبنا نحن أبناء الريف كل إلى قريته لقضاء عطلتنا الدراسية فيها . وإنني لجالس ذات صباح (بالسلامك) بمضيفة جدى ، وقد علت شمس النهار ، إذ رأيت أجنبياً ممتطياً جواداً وعلى رأسه قبعة شمس كبيرة . ووقف الرجل قبالتى وسألنى بلغة عربية كلها العجمة : (فين العمدة ؟) . ولشد ما كان عجبى إذ حدثت في معالم وجهه فإذا به مستر سويقت . فقممت له إجلالا كما كنا نفعل ساعة دخوله إلينا للدرس بالمدرسة ، وذهبت إليه وسلمت عليه ودعوته لتناول القهوة على عادتنا في الريف . وعرفنى وعلمت منه أنه ندب مفتشاً للزراعة ؛ لأنه لم يسافر في الإجازة إلى إنجلترا ، وأنه جاء يتعرف حالة الزراعة في القرية . ولكنه ، وقد عرفنى وعرف منى أن حال الزراعة طيبة ، اكتفى بهذا واعتذر عن القهوة ، ولم يلح في مقابلة العمدة . ولاشك في أن كل إنجليزي لم يكن يسافر في إجازة إلى إنجلترا كان يندب في مصر لعمل لا علم ولا عهد له به ، لينقد عليه أجراً مضاعفاً . وحسبه أنه بريطاني ليكون علياً بكل شيء ، قديراً على كل شيء !

° * °

كان لورد كرومر ممثل إنجلترا في مصر لذلك العهد . وكانت سياسته أن يحرم الخديو

عباس كل سلطة ، بحجة أن سلطة الخديو معناها عود الحكم التركي البغيض إلى نفس المصريين . ولم يكن الخديو عباس يطمح في أن يجد من جانب تركيا أى عون لرد شيء من سلطانه إليه . لكنه كان مع ذلك شديد الاتصال بالباب العالي العثماني ، فكان يذهب إلى الآستانة (إستانبول) كل صيف . ولم يكن ذلك حباً منه للأتراك ، بل كراهة للإنجليز الذين غصبوا سلطانه . لذا رأى أن يوقظ في نفوس المصريين كراهة إنجلترا ، الدولة الغاصبة المحتلة ، ثقة منه بأن جلاء الإنجليز يعيد إليه السلطان الذى حرمه إياه كرومر . وكان الاحتلال بطبعه بغيضاً إلى نفس كل مهذب ؛ فلم يكن من العسير على مصطفى كامل باشا الزعيم الشاب ، الذى بعث به الخديو إلى أوروبا وشجعه ، أن يقيم الدنيا ويقعدها على هذا الاحتلال . ووجد مصطفى فى فرنسا أعواناً ومشجعين ؛ لأن الفرنسيين كانوا ينقمون من إنجلترا أنها خدعتهم ، وانفردت بدخول مصر وتفردت بالسلطان فيها ، بعد أن كان بين الدولتين اتفاق (جنتلمان) (١) على أن تكون سياستهما فى مصر سياسة اشتراك وتعاون . وعاد مصطفى كامل إلى مصر حول سنة ١٩٠٠ ، وعاون الخديو على إصدار جريدة اللواء ، وتأليف الحزب الوطنى ، لمقاومة سلطان الإنجليز ولطالباتهم بالجلاء عن مصر .

لقيت دعوة مصطفى كامل إلى الجلاء آذاناً صاغية من شباب مصر المتعلم ، فأمنوا به زعماً وانضموا إلى حزبه . على أن الإنجليز كانوا يقدرّون أن مثل هذه الحركة آتية لا محالة ، فشجعوا على إنشاء جريدة (المقطم) عقب الاحتلال مباشرة للدفاع عن سياستهم . وقد لخصوا هذه السياسة فى أنهم إنما جاءوا إلى مصر لإنقاذها من الخراب المالى الذى جره الخديو إسماعيل عليها ، ولإنقاذها من استبداد الخديو ومن حوله من الأتراك والجراكسة ، ولإقامة العدل بين أبنائها ، ولإلغاء الرقيق والسخرة والكرباج ؛ ولتوزيع الضرائب توزيعاً عادلاً . وكان من اليسير أن تلقى هذه الدعوة سمياً بين الذين عاصروا حكم إسماعيل وبطشه ، ورأوا السنوات الأولى من حكم توفيق وضعفه ، وأيدوا ثورة عرابي للتخلص من الأتراك والجراكسة ، ثم رأوا فى حكم الإنجليز مساواة بين الجميع لا فرق بين جرکسى وتركى ومصرى . والمساواة فى الظلم عدل على قلوبهم .

ترى : هل ينظر سلطان تركيا ، خليفة المسلمين وخاقان البرين والبحرين ، إلى هذا الذى يجرى فى مصر نظرة المتفرج ؟ أو ترى : تنتهز تركيا فرصة الخلاف بين إنجلترا وفرنسا ،

(١) اتفاق (جنتلمان) اصطلاح دول للاتفاق غير التعاقدى الذى يرتبط به شرف كل من الدولتين المتفقتين .

فتناوئ إنجلترا لتستعيد هيتها أو شيئاً من هذه الهبة في المحيط الدولى ؟ لقد كانت تعلم أن ذلك ليس يسيراً . لذلك استعانت بالناظر المسلم السيد جمال الدين الأفغانى الذى جاء إلى مصر وجعل يلقي تعاليمه فيها . وقد التفت حوله تلاميذ أخذوا عنه مبادئ الحرية ، ورددوا معه الصيحة عالية بأن العالم الإسلامى فى خطر بسبب الاستعمار الأوربى ، وأنه لا ينقذ هذا العالم الإسلامى إلا أن يكون كتلة واحدة تقاوم هذا الاستعمار . أما سلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، فيجب أن تتجه إليه الأنظار ، وأن يتطلع إليه الجميع ، وأن يتحدوا كلهم تحت لوائه للتخلص من هذا الهوان الذى نزل بهم ، ومن هذه الذلة التى ضربها عليهم الاستعمار ومرغ بها وجوههم فى التراب .

وكان الشيخ على يوسف يصدر جريدة المؤيد ، ويؤيد هذه الحركة . ولما لم يكن فى مقدور تركيا أن تمد لتأييده يداً . كان من الطبيعى أن تتعقد بينه وبين أنصار الخديو مودة لا تبلغ بالمؤيد أن يقف من عداوة الإنجليز موقف اللواء ومصطفى كامل . وكان من الطبيعى كذلك أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان ، لأنه يعتمد ، فى مطالبته بالجلء وتمتع مصر باستقلالها الذاتى ، على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . فصاحب اللواء يؤيد هذه الحقوق بكل قوته ، لتكون حجة على إنجلترا عند فرنسا وغيرها من الدول التى لم تسترح لانفراد إنجلترا بالسلطان فى وادى النيل . وهو من ثم يعطف على حركة الشيخ على يوسف ، وإن كان لا يستريح لاعتداله إزاء الإنجليز ، اعتدالا مرجعه إلى أن الشيخ على كان من أبناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم .

كانت هذه هى التيارات السائدة فى مصر ، حين حصلت أنا على الشهادة الابتدائية فى سنة ١٩٠١ ، وحين انتقلت إلى المدرسة الخديوية الثانوية . ولم أكن يومئذ قديراً على تتبع اتجاهاتها ، أو إدراك مراميها . على أن حادثاً وقع لا صلة له بها ، لفت أنظار الناس جميعاً ، وأثار ضجة لم تفتنا نحن الصغار يومئذ . ذلك أن قاسم بك أمين المستشار بمحكمة الاستئناف نشر كتاباً عنوانه : « تحرير المرأة » ، طلب فيه تعليم المرأة ورفع الحجاب عنها . وكان تعليم المرأة يومئذ أمراً إداً ، لا يقدم عليه رجل حريص على احترام الجمهور المصرى له . أما رفع الحجاب وخروج المرأة سافرة إلى المجتمعات ، فكان القول به أدنى الأشياء إلى تحليل ما حرم الله ، إن لم يكن إلى الشرك بالله . فقد كانت المرأة يومئذ محكوماً عليها ألا تتعلم ، وألا تخرج من بيتها ، إلا لضرورة ملحة ، وإلا محجوبة الوجه . والمرأة المصرية التى كان

يجرى عليها هذا الحكم لم تكن المرأة الفلاحة المضطربة بحكم الحياة إلى مشاركة زوجها في عمله ، بل المرأة التي يستطيع زوجها أو أهلها أن يعفوها من مشقة الخروج من البيت . كان ظهور هذا الكتاب حادثاً ، بل حادثاً خطيراً ، اضطربت له آراء الهيئات الدينية ، واضطرب له كثير من المتعلمين أنفسهم ، وأبدى الخديو عباس سخطه على الكتاب وعلى مؤلفه ، حتى لقد أمر بالآلا يدخل قاسم أمين قصر عابدين مع ما كان له من رفعة المركز في القضاء ، ومع ما كان يتمتع به بين زملائه من كرامة واحترام . وقد نشر هذا الكتاب تباعاً ، أول ما نشر ، في جريدة المؤيد ، فكان لنشره دوى اضطرب له صاحب المؤيد ، واضطر معه أن يفسح أعمدة جريدته للطاعنين على الكتاب وصاحبه أشد المطاعن . على أن الآراء التي حوّاها الكتاب أثارت من تطلع الشباب ما جعلهم يفكرون في الأمر جدياً ؛ يرى أكثرهم فيه مروقاً من الدين وتمهيداً للإلحاد ، ويرى بعضهم أنه حق ، وأنه الوسيلة الوحيدة لخلق شعب حر يدرك الحياة إدراكاً صحيحاً ؛ كما أنه العدل كل العدل ألا تحرم المرأة من نور الحياة ، ومن نور العلم الذي يزيدها للحياة إدراكاً وتقديراً صحيحاً .

أتممت دراستي الثانوية ، وليس لي في أمور السياسة ولا في أمور الاجتماع رأى مكوّن . على أنني كنت شديد الميل لدراسة الأدب العربي والاطلاع على قديمه وحديثه ، بقدر ما يسمح إدراكي . فلما انتقلت إلى مدرسة الحقوق ، وبدأت وأنا في السابعة عشرة من عمري أتصل بهذه البيئة الجديدة ، ألفتيني مضطراً إلى الإحاطة بهذه التيارات أكثر من قبل ؛ لأن كثيرين من زملائي كانوا يبدون لمصطفى كامل ولعزبه تشيّعاً لم تطاوعني نفسي على مشاركتهم فيه قبل أن أتبين الحقيقة من أمره . وزادني حرصاً على هذه الإحاطة ما رأيته من انتقال مع الدراسات العالية ، قبل إنشاء الجامعة في مصر ، إلى جو جديد لم آلفه من قبل . فقد أضربت مدرسة الحقوق ، وأنا في السنة الأولى منها ، لأسباب أعلنها أبناء الفرق المتقدمة ، أهمها الاحتجاج على ما كانت تحويه لائحة المدرسة من فصل كل طالب يرسب في أية سنة من سنى الدراسة وعدم السماح له بالإعادة . وكان هذا أول إضراب عرفته المدارس المصرية ، ثم كان أول مظهر رأته لحركة إجماعية يقوم بها طلبة مدرسة من سنتها الأولى إلى سنتها النهائية . وقد طلب إلى والدي ، بعد أيام عدة من بدء الإضراب ، أن أعود إلى المدرسة ، فأبيت قائلاً : إن ذلك يعرض كرامتي بين إخواني لمهانة لا أرضاها ، فإما أن نفصل من المدرسة جميعاً ، أو نعود إليها جميعاً . وانتهى الإضراب بعد ذلك بيوم أو يومين ، وعدنا جميعاً على أن ننظر في طلباتنا ونجيب العادل منها .

عكفت على مطالعة المؤيد واللواء ، لأتابع عن كذب هذه التيارات السياسية التي انضم إليها كثيرون من إخواني ، وبقيت أنا أحاول أن أتبين وجه الحق فيها . وإني لكذلك إذ وقع حادث (طابة) ، وأدى إلى أزمة سياسية دولية بين تركيا وإنجلترا . وطابة قرية صغيرة على خليج العقبة ، وعلى مقربة من قرية العقبة نفسها . قالت تركيا : إن طابة في أرضها ، وقال الإنجليز : إنها في أرض مصر ، وإن مركزهم في مصر يجعلهم يدافعون عن حقوقها ، حتى قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية عليها . أما المؤيد وأما اللواء ، فانضما إلى تركيا ، وقررا أن مصر لا تمانع في أن تكون طابة تركية . وقيل يومئذ إن الحرب واقعة لا محالة بسبب هذه الأزمة بين السلطان والإمبراطورية البريطانية . وذهبت بالفعل قوات تركية إلى منطقة طابة ، فأرسلت إنجلترا بارجة إلى خليج العقبة . وأخذ الناس في مصر يتطلعون إلى ما يسفر عنه الخلاف بين دولتين على قرية تابعة لمصر ، ليست لتركيا ولا لإنجلترا !

تتبع أنا الحادث بعناية ، وتتبعه غيري بمثل هذه العناية . وكانت أكبر عنايتي متجهة إلى ما تكتبه الصحف ، وجريدة اللواء بنوع خاص ، عن قوة الباب العالي الحربية ، وقدرته على أن يكبح جماح إنجلترا في هذه الناحية من الأرض . فلو أن ذلك صح لغير في اتجاه السياسة العالمية أيما تغيير . وصدقت ، كما يصدق من كان في مثل سنى ، ما رددته اللواء عن قوة الدولة العثمانية ، وعن أنها لن تراجع عن موقف حق . ولشد ما كانت دهشتي عندما رأيت هذه المظاهرة الصحفية الكبرى تنتهى بتراجع تركيا عن موقفها ، وبانسحاب القوات التي كانت بعثتها مهددة باحتلال طابة . وزاد في دهشتي شدة تراجع اللواء والمؤيد ، وغيرهما من الصحف ، عن الموقف الذي وقفوه ، ووصفهم تراجع تركيا بالحكمة والكياسة ، وبأنه دليل القوة لا دليل الضعف ! ! حينذاك أيقنت أن المنطق كما أفهمه ليس منطق هذه الصحف وأصحابها ، ولم أر في هذا المنطق ما يدفعني إلى متابعتها في الحديث عن سياسة مصر ، واعتقدت أن ما تقوله ليس إلا من سبيل المظاهرة ، شأنه شأن ما كانت تقوله عن موقف تركيا في مسألة طابة ؛ ووقفت لذلك موقف الباحث عن الاتجاه الصحيح الذي يجب الأخذ به عن اقتناع وبينة .

اقتربت هذه الحيرة السياسية بحيرة أخرى اجتماعية . فقد اطلعت على كتاب « تحرير المرأة » ، وعلى ما كتب طعنًا عليه ، ثم اطلعت على تفنيد قاسم أمين حجج خصومه في كتابه : « المرأة الجديدة » . وأعدت قراءة كتابي قاسم ، واقتنعت بأن الرجل على حق ، وبأن ما يقوله من البديهيّات . وعجبت لموقف الذين ناوه ووقفوا في وجهه ، ولموقف جريدة اللواء التي اتهمته

بمخالفة الدين تأييداً منها لموقف الخديو الذى حرم على قاسم أمين دخول عابدين . ولم تكن هذه الحيرة الاجتماعية أقل تأثيراً فى نفسى من الحيرة السياسية . فقد بدأت أشعر بأن متابعة الجماهير هى الطريق السهل ، ولكنها تؤدى أكثر الأمر إلى الخطأ ؛ ولهذا شعرت بعزلة جعلت موقفى من زملائى الطلبة فى هذه المسائل موقف صمت ليس فيه معارضة لهم ، وليس فيه كذلك انخراط فى صفوفهم ، ومتابعة لزعمائهم .

هذا ، وقد نشأت فى التفكير الدينى حركة كان لها أثرها فى مصر كلها . تلك حركة الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغانى فى الدعوة إلى التفكير الحر ، وفتح باب الاجتهاد فى المسائل الدينية . فقد كان الناس لذلك العهد يرون أن باب الاجتهاد قد أغلق ، وأن كل فتوى على غير المذهب بدعة ، وأن كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . فإذا اجتراً مجترئاً على القول بغير ما جاء فى المذهب ، أى مذهب أبى حنيفة ، بوصفه المذهب الرسمى للدولة ، اتهم بالإلحاد والمروق واعتبر ضالاً خارجاً على الدين . وكان الشيخ محمد عبده قد بلغ مركز الإفتاء للديار المصرية ، وكان مع ذلك رجلاً حر الرأى كاتباً أديباً ، يتذوق جمال اللغة خير تذوق ، ويدرك قواعد المنطق أحسن إدراك . لذلك رأى فى هذا الجمود ما لا يلائم سليقته ومواهبه ، فنادى بأن التقليد ليس من الدين فى شئ ، وبأن للسلف من المعتزلة وغيرهم آراء يمكن الأخذ بها وتأييدها وإن خالفت المذهب . وذهب فى غير تردد إلى أن هذا الجمود هو الذى قضى على الأمم الإسلامية بالتأخر ، وجعلها طعمة للاستعمار الأجنبى ؛ لأنه قيد العقل فى هذه الأمم الإسلامية بقيود منعت من الانبعاث فى تفكيره إلى غاية ما يستطيع بلوغه لإدراك الحق والجمال والجلال فى خلق الله جل شأنه ، وللسمو بذلك إلى مرتبة الإيمان بالله إيماناً حقاً مستنيراً ، يسمو بصاحبه فوق كل عبودية لغير الله ذى الجلال .

ولقى الشيخ محمد عبده ولقيت دعوته هذه مقاومة أى مقاومة ، وعرف الناس جميعاً ، وعرفنا نحن معشر الشباب ، بل عرف العامة من غير المتعلمين ، أن الخديو عباس غير راض عنه ، وأنه لو استطاع أن يتزعه من منصب الإفتاء لفعل ، كما أنه لو استطاع أن يتزع قاسم أمين من منصب المستشار فى الاستئناف لفعل . لكنه لم يكن يستطيع ؛ لأن قاسم أمين كان غير قابل للعزل بحكم منصبه ، ولأن لورد كرومر كان يسرع إلى التنديد بالخديو على أنه عدو للفكر الحر حتى فى الدين الإسلامى لو أنه عزل الشيخ محمد عبده . وعداوة الفكر الحر ، والدعوة للتعصب الدينى ، كانتا من التهم التى يلصقها الإنجليز بالخديو عباس ، ويروجونها ضده فى إنجلترا وأوربا فلم يكن من مصلحته ، بل لم يكن فى مقدوره ،

أن يفكر في عزل الشيخ عبده ، مالم يكن قد اعتزم المخاطرة بسمعته ، وقبل أن يجاهر بتعصبه الديني وبعداوته لحرية الرأي .

كان الشيخ محمد عبده وكانت دعوته موضع إعجابي . وقد دعاني ذلك لقراءة كتابه : (الإسلام والنصرانية) ، وكتاب أستاذه السيد جمال الدين الأفغاني في الرد على الدهريين . فلما توفي الشيخ محمد عبده وبدأ السيد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وتلميذ الأستاذ الإمام ينشر حياته ، وبدأ ينشر الجزء الثاني المحتوي على مقالات الشيخ ، أسرع إلى اقتنائه وطالعه بعناية فائقة . وأذكر أنه قد كان لكثير من مقالاته في جريدة (العروة الوثقى) ، التي كان يصدرها مع أستاذه جمال الدين أثناء نفيه نفسه في باريس ، أثر أبلغ الأثر في نفسي . وقد كان للخصومة التي ثارت بين الشيخ محمد عبده والخديو توفيق أثناء الثورة العربية ، وما كان بينه وبين الخديو عباس بعد ذلك ، أثره فيما كتبه عن محمد علي الكبير مؤسس الأسرة الخديوية . فقد نشر عنه مقالاً ذهب فيه إلى أن محمد علي حكم مصر حكماً استبدادياً قاسياً ، « فلم يترك رأساً مصرياً فيه كلمة أنا إلا قضى عليه » .

كنت في الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمري إذ ذاك . وكانت نفسي قد هوت الكتابة في الصحف ، اعتزازاً من شبابي بالقدرة على ذلك . وكنت متأثراً بطريقة الشيخ محمد عبده وبأسلوبه . فبدأت أكتب مقالات ثم أراجعها ، لكن نفسي لم تكن تطاوعني على أن أرسلها إلى الصحف مخافة ألا تقدرها قدرها الحق ولا تنشرها . فلما اطمأننت إلى إحدى هذه المقالات ، وختلتها تضاهي مقالات الشيخ عبده ، فضوت غني ترددي وأرسلت بالمقال إلى جريدة المؤيد . ولم أفكر في الذهاب بنفسى إلى الجريدة أو مقابلة الشيخ على يوسف صاحبها ورئيس تحريرها . ولشد ما كان عجبى حين رأيت هذا المقال لا ينشر ، في حين كان ينشر غيره مما أراه دونه بمراحل . عند ذلك عولت على الاكتفاء بالكتابة لنفسى ، وعلى ألا أبعث إلى الصحف شيئاً .

وانه ليخيل إلى أنى لو كنت ذهبت بنفسى ودفعت المقال إلى صاحب المؤيد أو أحد محرريه ، لوجدت منهم تشجيعاً أو توجيهاً . لكننى كبر على نفسى أن أقف هذا الموقف ، أو أن أجعل لأحد حكماً على ما أكتب قد لا يعجبني . وهذا أثر من آثار ما جبلت عليه منذ نشأتى من أنفة وحياء : أنفة عن أن يكون لغيرى حكم على ، وحياء من أن أطلب إلى غيرى شيئاً كائناً ما كان .

في هذه الأثناء وقع حادث (دنشواى) ، حين مر بهذه القرية من قرى المنوفية عدد من

الضباط الإنجليز في طريقهم إلى الإسكندرية ، وأرادوا صيد الحمام في أجزائها ، فتجمهر الأهالي واصطدموا بالعساكر والضباط ، فقتل الكابتن بول ، فهاج هائج لورد كرومر ، وتشكلت المحكمة المخصصة برئاسة بطرس غالى باشا ، وحكمت على أربعة من أهل دنشواى بالإعدام شنقاً ، وعلى سبعة بالجلد ، وعلى ثمانية أو أكثر بالسجن مدداً مختلفة . وكان المدعى العام فى هذه القضية أمام المحكمة المخصصة إبراهيم الهلباوى بك المحامى ، وكان المحامون عن المتهمين كثيرين ، منهم لطفى باشا السيد (لطفى بك إذ ذاك) .

وعلى شدة هذا الحكم كان تنفيذه أشد قسوة . فقد نصبت المشنقة فى دنشواى أمام أهالى المشنوقين ، وكان الواحد منهم يبقى معلقاً بها إلى أن يجلد اثنان من المحكوم عليهم بالجلد . وكان الجلد علناً كذلك على طريقة وحشية . وقد أثار الحكم وتنفيذه شعور المصريين . واستغل ذلك مصطفى كامل باشا خير استغلال فى أوروبا وفى إنجلترا نفسها ، حتى اضطر الإنجليز إلى الموافقة على أن يصدر الخديو عفواً عن المحكوم عليهم بالسجن . وكان هذا الحادث مما ألهب حارة الوطنية فى نفوس المصريين ، ورفع مكانة مصطفى كامل أيما ارتفاع . فى سنة ١٩٠٧ تألف حزب الأمة ، وجعل « الجريدة » لسان حاله . وكان مدير الجريدة لطفى بك السيد ، وكان مقرها بسرأى البارودى بشارع غيط العدة . وكانت مدرسة الحقوق بشارع حسن الأكبر فى الامتداد لشارع غيط العدة إلى شارع عابدين . وكنت أمر بسرأى البارودى كل يوم ، حين ذهابى إلى مدرسة الحقوق وحين عودتى منها . وقد يسرت لى صلة النسب التى تربط بين أسرنا وأسرة لطفى باشا السيد أن أزوره فى الجريدة . وكان مديرها إذ ذاك أحمد بك عبد القادر الذى اتصل بى عند لطفى باشا ، ودعانى إلى مكتبه وشجنى على الكتابة فى الجريدة . وما كان أعظم سرورى يوم ظهر لى أول مقال فيها ! لم يكن مقالا سياسياً ، ولكنه كان عن حرية المرأة . وقد أبدى لطفى باشا تقديره لأسلوبى ولطريقة تفكيرى ، فزاد ذلك فى تشجيعى ، وجعلنى أنشر فى الجريدة ما أكتبه . وكنت ألتقى من بعض زملائى وإخوانى من عبارات التشجيع ما زادنى إقبالا على الكتابة والنشر . على أن زملائى ، الذين كانوا يتعصبون للقديم ، رأوا فى ميلى لحرية المرأة ولتعليمها ولرفع حجابها ما جعلهم ينظرون إلى آرائى نظرة إنكار ، كما أنكروا على أن أكتب فى الجريدة ولا أكتب فى غيرها من الصحف . ولعلمهم لم يعرفوا أننى حاولت قبل ظهور الجريدة أن أكتب فى المؤيد ، فلم ينشر المؤيد مقالى الذى بعثته إليه !

وكان مصدر إنكارهم على الجريدة وعلى حزب الأمة اتهامهم إياهما بممالة الإنجليز .

ولم يكن من السهل عندى أن أتابعهم فى هذا الاتهام . فقد كانت الجريدة تنادى بسلطة الأمة وتطالب بالدستور وبالحرية الفردية ، وكانت لذلك ذات نزعة لاشئ فيها من تأييد سلطة الخديو ، ولا من تأييد سلطة الإنجليز . زد على ذلك أنها لم تكن تؤيد تبعية مصر لتركيا . وكان مشربها هذا غريباً عند الجمهور ، لكنه لم يكن فيه شئ من الغرابة عند الصفوة المتعلمة تعليماً عالياً ، والتي تريد لمصر استقلالاً وحرية وحياة نيابية .

كان من الطبيعى أن ينظر الخديو للجريدة بعين المقت ، وأن يعمل جهده لقتلها . وكان من الطبيعى أن يخاصمها اللواء والمؤيد على السواء . وكان من الطبيعى أن ينظر الخديو وأنصار اللواء والمؤيد إلى لطفى السيد نظرة كراهية ، وأن يتهموه بما يسىء إلى سمعته الوطنية . بل لقد أرادوا محاكمته يوماً حتى اضطر للتراجع . ذلك أنه كتب مقالا يطلب فيه لمصر الاستقلال التام . ورد عليه اللواء أو المؤيد غداة هذا المقال بأنه خروج على الوضع الشرعى لمصر ، لأنه دعوة لانفصالها عن تركيا . وخشى بعض رجال القانون من أصدقاء لطفى أن تجرد النيابة ، وأن يجد القضاء فى قانون العقوبات ، ما يتناول هذا المقال . وأشاروا على لطفى بالتراجع ، فكتب يقول إنه لم يقصد فصل مصر عن تركيا ، ولو أنه قصد ذلك لطلب الاستقلال الكامل لا الاستقلال التام . فالاستقلال التام يحتمل المزيد بدليل قوله تعالى : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » . فالدين يوم كمل لم يكن ممكناً أن يزداد عليه . أما النعمة التي تمت فمن الممكن زيادتها . وبهذا التراجع رضيت السلطات ، ولم يطلب لطفى للنيابة كى تحقق معه .

على الرغم من هذه الحركة العنيفة ضد الجريدة ومديرها أثمرت دعوته للدستور ، واضطرت الصحف الأخرى إلى مجاراته فيها . وكم من مرة كنا ، طلاب الحقوق ، نعلو سطح مدرستنا المجاورة لقصر عابدين نهتف : « الدستور يا أفندينا ! » ، أو نقف على إفريز الشارع عند قدومه من قصر القبة إلى قصر عابدين لتحيته وللتهاتف للدستور فى مواجهته . وكان أنصار الخديو يومئذ ينسبون عدم إصداره دستوراً ، كالدستور الذى أصدره والده توفيق باشا قبيل دخول الإنجليز مصر ، إلى تدخل الإنجليز ، ومقاومتهم إجابة هذا الطلب الرئيسى من مطالب الأمة .

لم تقف صلتى بلطفى بك عند الكتابة فى الجريدة ، بل كنت أتردد عليه فى سراى البارودى ، فأجد منه خير أستاذ يشرح ، فى حديث عذب ومنطق دقيق ، مبادئ الحرية على ما فهمها أهل القرن التاسع عشر فى أوروبا . وكنت أشعر بعطف من جانبه على ، لعل

مرجعه إلى ما كان بينه وبين والدى من صداقة ، جعلت والدى يقف فى صفه منذ اللحظة التى أظهر فيها الجريدة . ولذلك كان يقدمنى لأصدقائه قائلاً : « محمد ، ابن أخى » . وأشهد لقد أفدت من أحاديثه الكثيرة معى ، ومن متابعة منطقته الدقيق ، فائدة لم أنسها قط ، ولن أنساها أبداً . وكان من أثر هذه الأحاديث أننى عدلت عما كنت ماضياً فيه من الاكتفاء بقراءة الأدب العربى ، إلى قراءة كتب إنجليزية فى الموضوعات التى كان يحدثنى فيها . كنت منصرفاً إلى قراءة أمالى القالى ، وأغاني الأصفهاني ، وأمثال الميداني ، والبيان والتبيين للجاحظ ، وقراءة المؤلفات العصرية الحديثة جميعاً ، فانتقلت من ذلك إلى قراءة « الحرية » لجون ستوارت مل ، و « العدل » لهربرت سبنسر ، و « الأبطال » لكارليل ، و « الثورة الفرنسية » لكارليل كذلك . هذا إلى كتب فى الأدب الإنجليزى أفسحت أمامى آفاقاً لم يكن لى من قبل بها عهد .

على إن إكبارى لأستاذى لطفى بك لم يحل بينى وبين الوقوف من أحد تصرفاته موقف العجب ؛ لأننى لم أكن أتوقع يومئذ منه مثله ، وهو الذى لا يفتأ يدعونى إلى المثل الأعلى وإلى الصراحة فى الحق . كان ذلك حين توفى مصطفى كامل . لقد حزنت مصر كلها لفقدته أعظم الحزن ، خصوصاً بعد الذى كان من نجاحه فى استصدار العفو عن المحكوم عليهم فى قضية دنشواى . وزاد فى حزنها أنه كان شاباً لم يتخط الرابعة والثلاثين من عمره ؛ فكان رجاؤها فى خدمته إياها ممتداً عظيماً ، وكان لها فيه أمل طويل عريض . لكن ما كان بينه وبين لطفى من خصومة سياسية جعلنى أعتقد أن لطفى لن يزيد على أداء الواجب الإنسانى فى رثائه ، وفى مجاملة أسرته ومجاملة مصر فى فقدته . ومع اعتقادى هذا حرصت على أن أقف منه على حقيقة رأيه فى هذه الفاجعة القومية ، فذهبت غداة مشهد الزعيم الشاب إلى سراى البارودى ، وصعدت السلم أريد أن أستأذن على لطفى بك كعادتى . وكان عجبى شديداً حين رأيت باب حجرته مفتوحاً على مصراعيه ، ورأيت حاجبه سليمان لا يصد أحداً عن الدخول ، ودخلت الحجرة فرأيت بها عدداً كبيراً غير مألوف من الزوار الذين أحاطوا بالمنضدة الطويلة الممتدة أمام مقعد لطفى . وكان عجبى أشد من ذلك حين رأيت أستاذى وقد ارتدى السواد ، واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف وكأنه مضجوع فى أعز الناس عليه وأقربهم إليه . ولقد وقفت مبهوراً أمام منظر لم أكن أتوقعه ، ثم انسحبت ولم أرد أن أطيل السماع لحديث لم أكن آلف من قبل مثله ؛ لأنه لم يكن حديث المنطق الذى تعودته من لطفى ، بل كان حديث ماتم تجرى فيه العواطف أدمعاً أو ما يشبه الأدمع ! فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر ذلك اليوم ،

رأيت لطفى أول داع لإقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطنى . ولم يسعفى منطقى الشاب ، بما يرضاه عقلى تفسيراً لما رأيت وما سمعت ، ولم أستطع أن أقنع نفسى بأن السياسة يمكن أن تبلغ من مخالفة المنطق هذا المبلغ ، فكتمت ما فى نفسى حتى أفضيت به إلى لطفى بعد أيام ، فابتسم قائلاً إننى لا أزال شاباً لا أقدر مثل هذه المواقف ، ولم يقنعنى قوله ، لأننى لا أستطيع أن أغير شبابى أو أقنع نفسى بمنطق غير منطقها . وبدا ذلك على فلم يعترضه أستاذى . ولقد ظللت كذلك معه من بعد . لا أومن إلا بما أقتنع به ، ولا يتكيف مسلكى فى الحياة إلا بما أومن به .

لم يغير ما كان من عدم اقتناعى بمسلك لطفى بك فى هذا الموقف ما يكنه قلبى له من تقدير وإكبار ، بل قلت فى نفسى : لعل له عذراً وأنت تلوم ! هذا إلى أن ما كنت أشعر به ، كلما استمعت إليه يتحدث فى السياسة أو فى الاجتماع أو فى الفلسفة ، من لذة عقلية كان يزيدنى تعلقاً به . ثم إنه لم يكتف بأن ينصب نفسه أستاذاً ومعلماً لناشئة الجيل من أمثالى الذين كانوا يترددون عليه ، بل أتاح لنا فرصة الاستماع لكبار الأساتذة إذ كان يدعوهم ليحاضرونا فى دار الجريدة فى موضوعات مختلفة . كان أحمد بك عبد اللطيف ، وحسن بك صبرى ، ومحمود بك أبو النصر ، وغيرهم من كبار المحامين ، يحضرون إلى الجريدة يلقون محاضرات ما كان أجلها فائدة فى توسيع آفاقنا الفكرية ثمحن معشر الشباب . وكان لطفى يقدمنى لهؤلاء جميعاً ، ويذكر لهم شيئاً مما أكتبه فى الجريدة ، مقروناً بتقدير كنت أعتبط به أشد الاغبات . وكان هؤلاء الأساتذة الكبار لا يأبون علينا أن يرشدونا إلى كتب نقرأها ما كان أعظمها أثراً فى ثقافتنا .



أوردت فيما سبق شيئاً عن التيارات التى كانت تتجاذب السياسة المصرية فى ذلك العهد ، حين كنت لا أزال تلميذاً بالمدارس الثانوية وطالباً للحقوق . لكننى لم أذكر شيئاً عن الوزارات المصرية فى ذلك الوقت . والواقع أن هذه الوزارات لم تكن جدية بالذكر . فقد كان المستشار الإنجليزى فى كل وزارة هو كل شىء ، ولم يكن للوزير سلطان . وقد كانوا يروون حكاية تصور مكانة الوزير خير تصوير . كان إبراهيم باشا فؤاد ، فيما أذكر ، وزيراً للحقانية (العدل) . وكان يوماً فى مكتبه بالوزارة جالساً على (كنبه) وثيرة ، ومن حوله جماعة من أصدقائه يتحدثون إليه . ودخل عليه سكرتيره يريد أن يوقع منه أوراقاً فيها قرارات وزارية . فسأل الوزير : هل وقعها المستشار ؟ وأجاب الشاب السكرتير : نعم !

فكان تعقيب إبراهيم باشا فؤاد أن أشار إلى ختمه الموضوع على المكتب ، وقال : الوزير عندك على المكتب ، وقع به الأوراق ! وسواء أصحت هذه الحكاية أم لم تصح ، فهي تصور سلطة الوزير في ذلك الحين ، وأنه لم يكن يستطيع أن يوقع إلا ما أقره المستشار الإنجليزي .

كان ذلك شأن وزارة مصطفى باشا فهمى التى سلخت في الحكم ثلاثة عشر عاماً حسوماً . على أن تنبه الشعور القومى شيئاً فشيئاً جعل لورد كرومر يفكر في اختيار وزراء أقوياء ، يقدرون على الأقل أن يدافعوا عن القرارات التى يتفق عليها المستشار مع الوزير أمام رأى العام . وسبب ذلك أن الطبقة المستنيرة بدأت تمثل هذه الحالة من الركود ، وجعلت تدعو إلى إصلاحات جوهرية رأت القيام بها ضرورياً للارتفاع بالمستوى القومى إلى حيث تكاتف البلاد غيرها من الأمم المتحضرة . كان قاسم أمين قد دعا إلى إنشاء جامعة مصرية أهلية ، إيماناً منه بأن التعليم العالى الصحيح هو الوسيلة الأولى والأخيرة لرقى الأمة . وكان على يوسف قد دعا إلى أن يكون التعليم في مراحل المختلفة باللغة العربية ، وكان تعبيره الذى تناقله الناس أن تعليم العلم بلغة أجنبية عن الأمة ينقل العلم إلى طائفة من أبناء الأمة ، وأن تعليم العلم بلغة الأمة ينقل الأمة كلها إلى العلم وينقل العلم إلى الأمة كلها . وكانت هذه الدعوات وأمثالها تلقى من شباب الأمة ورجالها آذاناً صاغية . ولم يكن في مقدور لورد كرومر أن يقف بنفسه في وجه هذه الدعايات ، فلا بد من إيجاد وسيلة لتحويل تيارها بصورة من الصور . فإذا وجد من المصريين من يكون العامل على هذا التحويل ، وإن في مقابل التسليم بشيء مما يريده المصريون ، كان في ذلك من تهدئة رأى العام ما يحرص لورد كرومر وما تحرص السياسة الإنجليزية على أن يسود مصر .

وكان أول وزير رجب المصريون بدخوله الوزارة سعد زغلول باشا . كان مستشاراً في الاستئناف ، وكان صديقاً حميماً لقاسم بك أمين ، وكان قاسم قد اختاره رئيساً للهيئة التى تألفت لإنشاء الجامعة المصرية الأهلية . وكان لورد كرومر يرى في إنشاء هذه الجامعة ما لا يتفق مع سياسته في أن يكون الغرض من التعليم في مصر تخريج موظفين للحكومة ، قديرين على القيام بالأعمال التى يطلب منهم القيام بها في طاعة ونظام . لكنه لم يكن يستطيع التصريح بهذه المعارضة من غير أن يجد مسوغاً لتحويل التيار إلى ناحية قومية أخرى . لذا بدأت أبواقه تذيع أن نشر التعليم الأولى بين طبقات الشعب أجدى على البلاد من إنشاء الجامعة . وأخذت الحكومة تشجع إنشاء الكليات وتعيينها بالمال . فلما عين سعد باشا زغلول وزيراً للمعارف ، قيل إن الغرض من تعيينه أن يترك رياسة مجلس الجامعة إضعافاً لهذا

المجلس ، وصرفاً للناس عن الإقبال على الدعوة التي نشطت لإنشاء الجامعة . ومع أن انصراف سعد باشا إلى أعمال وزارة المعارف ، أدى إلى إصلاح بعض شئونها ، وإلى أن شعر الناس بأن السلطة أصبحت قسمة بين الوزير المصرى والمستشار البريطانى ، وأن الوزير المصرى صارت له مكانة غير ما عهده الناس من قبل - مع ذلك كله ، ومع أن قاسم أمين وأصحابه شملوا فى دعوتهم لإنشاء الجامعة ، ونجحوا فى هذه الدعوة وتحقق آخر الأمر غرضهم ، لم يرد خصوم سعد إعفاه من تهمة أنه تولى الوزارة برأى الإنجليز لما فى تنحيه عن رئاسة مجلس الجامعة من إضعاف لهذا المجلس .

أما الدعوة للتعليم باللغة العربية فقد كان لسعد باشا موقف منها نقده من أجله كثيرون . ذلك أنه دافع عن التعليم باللغة الأجنبية - وهى هنا اللغة الإنجليزية - بأن كتب العلم ومستكشفاتة كانت كلها من عمل الأجانب ، وكانت مصطلحاته لذلك أجنبية . فإذا أريد نقل العلم إلى البلاد ، فقد وجب أولاً إيفاد البعث من شباب مصر إلى أوربا لتلقى العلوم فيها ، ولتنقل هذه العلوم إلى اللغة العربية . وإلى أن يتم ذلك يتعذر التعليم باللغة العربية . وهذه من غير شك حجة لها وجهتها وقيمتها . لكنها إن صحت بالقياس إلى العلوم العليا ، فهى لا تصح بالقياس إلى الجغرافيا والتاريخ والحساب فى المدارس الابتدائية أو فى المدارس الثانوية . ولذا وجه سعد عنايته إلى نقل التعليم الابتدائى والثانوى إلى اللغة العربية جهد الطاقة ، كما بعث البعث إلى أوربا ليتموا دراستهم العليا بمعاهدها فى حدود مقدرة الميزانية . وهو فى هذين الأمرين قد بدأ بدءاً آتى ثمراته بعد ذلك على نحو صالح ، ولكن بعد أن نسى الناس صاحب الفضل فيه . وكذلك كانت أول بعثة حكومية أرسلت بعد انقطاع عشرات السنين بعثة الحقوق فى سنة ١٩٠٨ . أما البعثة التى أوفدها الجامعة الأهلية لدرس الأدب والفلسفة فسافر طلابها فى سنة ١٩٠٧ .

* * *

أشرت إلى أن حادث دنشواى نبه الشعور القومى المصرى تنبيهاً عفيفاً ضد الإنجليز . وكان من أثر ذلك أن أقبل لورد كرومر من منصب معتمد الدولة الإنجليزية فى مصر ، وعين مكانه السير الدون جورست . وكانت سياسة لورد كرومر ترمى إلى إضعاف سلطة الخديو عباس ، بل إلى القضاء عليها ، وإلى تشويه سمعة الرجل ما أمكن تشويهها . ولذلك كان عباس نصيراً للحركة القومية المتطرفة بكل قوته . فلما تولى سير الدون جورست منصبه عدل عدولاً تاماً عن سياسة سلفه ، وعمل لإيجاد جو من التفاهم والاتفاق بينه وبين قصر عابدين .

وكان لطفى السيد فى الجريدة يصف هاتين السياستين بأنهما سياسة الخلاف وسياسة الائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية . وقد كان من أثر السياسة التى جرى عليها سير الدون جورست أن انفسح المجال أمام الخديو ، فأصبح يحقق من أغراضه ما لم يكن يستطيع تحقيقه فى عهد لورد كرومر . وترتب على ذلك أن فترت العلاقات بين الخديو والحزب الوطنى ، وأن قويت العلاقات بين الخديو والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، وأن ألف الشيخ على يوسف حزباً سماه حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية . ولم يكن من هذا الفتور مع الحزب الوطنى مفر . فقد كان رئيسه يومئذ محمد بك فريد . وكان رجل عقيدة لا يعرف فى الوطنية مهادنة أو مساومة . وقد ظن أن السياسة الإنجليزية أرادت بهذا التقارب بينها وبين الخديو إضعاف الحزب الوطنى ، سواء بتسكينه عن المطالبة بالجللاء ، أو بإفساد ما بينه وبين الخديو ، فأثر أن يغضب الخديو على أن يتوهم الناس أن هذا الحزب يعمل لحساب عباس لا لحساب مصر ، وأنه لذلك سكت عن الإلحاح فى أمر الجللاء . عند ذلك لم يكن للخديو غير الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد ؛ لأن فساد الصلة بينه وبين لطفى السيد والجريدة وحزب الأمة ، من يوم نشأة هذا الحزب وظهور الجريدة ، كانت تحول دون التقريب بينهما . ويبدو لى فضلاً عن ذلك أن رجال الجريدة الذين اتهموا منذ ظهورها بمحالة الإنجليزية ، حرصوا على أن يظلوا عند المطالبة بالدستور ليكون لهم من ثقة الناس بهم ما يزيدهم قوة . ولم يكن الخديو ولا كان الإنجليزية ليطمئنوا إلى هذا الإلحاح فى المطالبة بالدستور ، إلحاحاً جعل حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، حين أنشأه الشيخ على يوسف ، يبدو أمام الناس فى صورة من يريد التلويح بالفكرة الدستورية التى يطالب بها لطفى السيد بإخلاص واضح .

لم يطل العهد بسياسة الائتلاف بين الخديو وممثل إنجلترا فى مصر . فقد توفى السير الدون جورست بعد سنتين أو ثلاث سنوات من تعيينه ، وحل محله لورد كتنر الذى جاء إلى مصر ينفذ سياسة كرومر بروح عسكرية صرفة . وقد أذاع أنصار السياسة البريطانية أن السبب فى هذا العدول هو مسلك الخديو نفسه . وذكروا أن عباساً انتهز فرصة الاتفاق بينه وبين جورست ، ليرضى مطامعه فى زيادة ثروته الضخمة من ناحية ، وأنه لم يرع التزاهة فى الحكم من ناحية أخرى . كان يبيع الرتب والنياشين التى تبيع له الفرمانات منحها للمصريين ، وكان أنصاره يشيعون فى الدواوين المحسوبة ، وكان يريد أن يجعل للسراى السلطان النافذ فى شئون الحكم . وقد يكون الكثير مما قيل من ذلك صحيحاً . لكنى لا أعتقد

اليوم أنه كان السبب الصحيح في انقلاب السياسة البريطانية . إنما يرجع السبب إلى الموقف الدولي ؛ فقد كانت إنجلترا قد اطمأنت إلى استقرارها الفعلي في مصر ، بعد أن عقدت مع فرنسا في سنة ١٩٠٤ ما سمي الاتفاق الودى الذى أطلقت فرنسا بموجبه يد إنجلترا في مصر ، مقابل إطلاق إنجلترا يد فرنسا في مراكش . واستمر الحال على ذلك إلى سنة ١٩٠٨ أونها . فلما بدأت ألمانيا تبسط نفوذها على مناطق الإمبراطورية العثمانية ، وفكرت في مد سكة حديدية من برلين إلى بغداد وإلى البصرة ، ومدت بصرها إلى شمال أفريقيا ، بدأت مخاوف إنجلترا من هذا الموقف الدولي تدفعها إلى أن تشد قبضتها على المواقع الاستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط . وإذ كانت قناة السويس تعد في نظر إنجلترا يومئذ مفتاح الهند ، فقد حرصت على تقوية سلطانها في مصر ، بل على الاستئثار بها . وقد بعثت لورد كاتشر بعد وفاة السير الدون جورست معتمداً لها في القاهرة ، فجعل سياسته إعداد العدة لما يَحتمل من حرب مقبلة ؛ ولم يكن في مقدوره أن يفعل ذلك إلا إذا جمع السلطة في يده ، وجعل سلطة الخديو صفرًا على الشمال .

* * *

كانت هذه صورة ما يجرى في مصر في السنوات التي كنت أدرس فيها الحقوق بمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة . فلما حصلت على الليسانس سنة ١٩٠٩ ، بعثني والدي إلى باريس ، لأنني في كلية الحقوق هناك دراسة الدكتوراه . ومن المصادفات أن لظني بك السيد ذهب يصطاف بفرنسا ذلك العام . فلما وصلت أنا باريس ذهبت إليه بفندق بدفورد الذى كان نازلاً به على مقربة من كنيسة المادلين ومن ميدان الكونكورد .

وكان وصولنا باريس يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٠٩ ، عشية عيد الحرية . وكانت بشائر العيد تنتظم مدينة النور ، وتضفي عليها حلة من ساطع البهاء والرواء . فلما كان المساء خرجت مع عبد الحميد بك سعيد ، فطفت أنحاء المدينة وقد أضيئت أرجاؤها بألوان من نور الكهرباء محت آية الليل . فلما كان الغد - ١٤ من يوليو - انقلبت الشوارع مراقص عامة ، وجعل الناس يقبل بعضهم بعضاً رجالاً ونساء . ابتهاجاً بيوم الحرية وسقوط الاستبداد في سنة ١٧٨٩ ، أى قبل ذلك بمائة وعشرين سنة ؛ فكان لهذا المنظر أثر أبلغ الأثر في نفسي ؛ لأنني رأيت حرية الأفراد وحرية الوطن مجسمتين أمام عيني على نحو لم آلفه في وطني قط . . . ومرت الأيام بعد ذلك وأنا أرى في مدينة النور ألواناً من الحياة تفسح أمام النظر آفاق التفكير . وتريد الإنسان إيماناً بحرية العقيدة والرأى ، وبأن التعصب ذميم . وأن أول واجب

على الإنسان أن يديم البحث عن الحقيقة ، وألا يكتفى بما يظن أنه وصل إليه منها ، بل يجعل دأبه تقليب هذا الذى وصل إليه ، فينبى عنه ما يعلق به من زيف ، ويرى من خلاله آفاقاً جديدة لهذه الحقيقة العظمى تترأى لنا من وراء الحجب . فإذا هتكنا بعض هذه الحجب إليها ، بهرنا ضياؤها ، وجعلنا نقف أمام جلالها خاشعة أبصارنا من فرط هذا النور الذى تواجهنا به ، وإذا رجعنا إلى أنفسنا ، وحاولنا تصوير ما رأينا ، عجزنا عن هذا التصوير كاملاً ، واكتفينا منه بما كان أشد لفتاً لنظرنا من هذه الحقيقة العظيمة ذات البهاء والجلال .

كان لإخواننا المصريين فى باريس جمعية هى الجمعية المصرية . وكان للمسلمين من أقطار الأرض المختلفة جمعية أخرى هى الجمعية الإسلامية . وكنت عضواً بالجمعيتين . وكان من مواد النظام الأساسى لكل منهما عدم اشتغال أيتهما بالشئون السياسية أو الخلافات المذهبية . وكنا لذلك نجتمع نتبادل الرأى فى مختلف الشئون ، فإذا حدث فى مصر أوفى العالم الإسلامى حادث امتنعنا بحكم النظام الأساسى عن اتخاذ قرار بشأنه ، من غير أن يمنعنا ذلك من تبادل الحديث فى أمره ، وإبداء كل منا رأيه الفردى الذى لا يربط الجمعية فى قليل ولا فى كثير .

وكان لتبادل الآراء على هذا النحو أثره فى تكوين آرائنا السياسية وفى إنضاجها . والواقع أن اهتمامنا بما كان يجرى فى مصر وتعلقنا بشئونها السياسية والاجتماعية ، قد كان شديداً بحكم البيئة التى نعيش فيها ، وبسبب بعدنا عن الوطن ، وكأنا كان من شأن هذا البعد أن يزيدنا حرصاً على الوقوف على ما يجرى فى بلادنا وتعرف التيارات المختلفة فيها .

كنت يوماً أتناول طعام الغداء فى (البانسيون) الذى كنت مقبلاً به خلال السنة الدراسية ١٩٠٩ - ١٩١٠ . وكان ساكنو هذا (البانسيون) لا يزيدون أغلب الوقت على صاحبه وعلى مدرس بالمدارس الثانوية وعلى طالب فرنسى فى الحقوق وعلى أنا . وبينما نحن نتجاذب أطراف الحديث قال مدرس الثانوى : ألم يبلغك ما حدث فى مصر ؟ ثم أخبرنى أن التعصب دفع شاباً مصرياً مسلماً إلى إطلاق الرصاص على بطرس باشا غالى وقتله ، وإن هذا الشاب اسمه الوردانى . ولما كان اتهام المسلمين بالتعصب الدينى بعض ما يصمهم به الأوروبيون ويعيبونهم من أجله ، فقد أسرعته ونفيت أن القتل دفع إليه التعصب ، وذكرت أن الدافع إليه لعله اعتقاد سياسى قام بنفس القاتل ؛ لأن بطرس باشا هو الذى وقع اتفاقية السودان فى سنة ١٨٩٩ ، وهو الذى رأس المحكمة الخصوصية التى حاكمت المصريين فى دنشواى وأصدرت عليهم أحكاماً قاسية ، زاد من قسوتها تنفيذها بطريقة وحشية لم تعرف فى

القرون الوسطى . وكان جواب المدرس : « صحيح أن الشاب قال ما تقول . ولكنى أحسب أن نصرانية الوزير كان لها أثر في تحريك هذا الشاب إلى ارتكاب جريمته » .

أثار مقتل بطرس باشا اهتمام إخواننا المصريين في باريس جميعاً . وكانوا كلهم على اتفاق في نقي تهمة التعصب الديني ، كلما تحدث إلى أحدهم فرنسي أو أجنبي مقم في باريس . وقد أنكر بعضهم الحادث لاستنكاره الجريمة السياسية بوجه عام ، واعتذر بعضهم عن الورداني بأنه إنما دفعته إلى فعلته تصرفات هذا الوزير المصري ، بعد أن اقتنع بأنه جنى على بلاده جناية نكراء في اتفاقية السودان وفي رئاسة المحكمة المخصصة . ولما كان المحلفون في فرنسا كثيراً ما يرثون الجريمة السياسية ، فقد اتخذ هؤلاء الشبان من ذلك حجتهم عند كل أجنبي بل عند كل مصري حاول أن يعيب عمل الورداني أو يطعن عليه . ودعاني ذلك إلى مراجعة دراساتي السابقة بمدرسة الحقوق المصرية عن الجريمة السياسية في كتب هافلوك اليس ولبروزو ، كما دعاني لمراجعة ما لم أطلع عليه من قبل في الكتب الفرنسية ، فإذا الآراء تشعبت انشعاباً يجعل الحكم القاطع في مثل هذه المسائل عسيراً .

لم أكن كثير الكتابة في الجريدة منذ حضوري إلى باريس . واقتصرت كتابتي إليها على بعض ملاحظات عما كنت أرى بمدينة النور . ويرجع ذلك إلى أنني كنت أكتب مذكراتي اليومية عما أشاهد من مناظر هذه الحياة الجديدة بالقياس إلى وإلى كل مصري . فلما تقدم العام الدراسي إلى غايته ، كان الحزب الوطني برياسة فريد بك يهيئ لإقامة مؤتمر سياسي مصري بباريس ، تلقى فيه خطب تنير الرأي العام الأوربي عن الحالة في مصر . ومن عجب أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، التي تؤمن بالحرية وتقدها ، منعت عقد هذا المؤتمر في العاصمة الفرنسية بمجاملة منها لإنجلترا ، فرأى فريد بك عقده في بروكسل عاصمة البلجيكي . وطلب إلى أن أسافر إلى هناك ، وأن أمثل (الجريدة) وأوافيها بما يحدث . وسررت أنا لهذه المهمة التي جاءت في العطلة الدراسية ؛ لأنها أتاحت لي السفر إلى بروكسل ، باريس الصغيرة كما كانوا يسمونها .

شهدت بهذه العاصمة منظرًا لا يزال له حتى اليوم أثره العميق في نفسي ، برغم مضي ما يزيد على خمس وثلاثين سنة من مشاهدتي إياه . ذلك أن أول يوم من أيام المؤتمر صادف عيد الاستقلال البلجيكي . وكان طريقنا إلى مكان المؤتمر يمر بميدان الاستقلال ، حيث احتشد الناس يشهدون العرض العسكري ، وحيث صفت في شرفات الميدان مئات بل ألوف من أبناء بلجيكا وبناتها ينشدون النشيد الوطني . وكان معنا يومئذ عثمان بك غالب ،

ذلك العالم الفاضل الذى كان أستاذاً بمدرسة الطب سنوات عدة ، ثم استقال وأقام بباريس شيخاً أحالت السنون سواد شعره بياضاً مهيباً ، وتركت على محياه غضبونا تحدث عن ماضيه الجليل . وجاء موقفى بميدان الاستقلال إلى جانب عثمان بك . فلما بلغ الشبان والفتيات من نشيد الاستقلال عباراته الحماسية ، رأيت الرجل المصرى الشيخ تنهل من عينيه عبرات تنحدر بين غصون وجهه . فلما فرغ أبناء البلجيك من نشيدهم سألتهم : ما باله ؟ فكان جوابه : « إننى أبكى لأننى لا أرجو أن أعيش حتى أرى مصر تحتفل مثل هذا الاحتفال بحريتها واستقلالها ! » . وقد ترك هذا المنظر كله ، وهذه العبارة من فم ذلك الشيخ الجليل ، أثراً فى نفسى لا تمحوه الأيام .

بدأت السنة الدراسية ١٩١٠ - ١٩١١ ، واكتمل جمعنا معشر المصريين فى باريس . وكثيراً ما تناول حديثنا مؤتمر بروكسل وما دار فيه . ولشد ما شكرنى إخوانى من المتسيين للحزب الوطنى على ما نشرته الجريدة بقلمى عن المؤتمر . فقد كانوا يظنون أن ما أخالفهم فيه من رأى سيظهر أثره فيما أكتب . فلما قرءوه ورأوى أسمو بالشئون الوطنية العامة عن المنازعات الحزبية ، وأرى المصريين خارج بلادهم لا أحزاب بينهم ، قدروا هذا الموقف الذى رأيته أنا طبيعياً ، ورآه كثيرون سموّاً بالخصومة عن مواقف لا تحتمل الخصومة . والواقع أننى من ذلك العهد ، عهد الشباب الأول ، كنت أرى أن الخلاف فى الرأى ليس معناه الخصومة ، وأن خدمة الوطن ينفسح فيها المجال لكل رأى ولكل عمل ، وأنا إذا استطعنا أن ينهض كل منا بما يعتقد أنه الخير لوطنه كان فى ذلك أجل الخدمة لهذا الوطن ، وأن إتقان الإنسان عمله الخاص الذى لا يتصل بالتفكير السياسى فى قليل ولا فى كثير يخدم الوطن كذلك ؛ لأن الوطن ليس أرضاً وماء وسماء وكفى ، بل هو أولاً وقبل كل شئ مؤلف من أبنائه على تعاقب أجيالهم ، ومن أعمال كل واحد من هؤلاء الأبناء طيلة حياته .

وقد ثبت هذا اليقين فى نفسى ما درسته فى باريس للدكتوراه ، وما قرأته فى الكتب الكثيرة التى أتيت لى أن أقرأها يومئذ . ومن هذه الكتب كتاب الليون بورجوا عنوانه (التضامن Solidarité) . فمبدأ التضامن القومى يستند إلى أن الوطن يتألف من أجياله المتعاقبة ، وأن ساكنى القبور لهم فى تراثه الوطنى العظيم حظ أكبر من حظ ساكنى الدور . أما وذلك حق ، فالكاتب والطبيب والقاضى والفيلسوف والصانع وكل عامل وكل مفكر يخدمون جميعاً وطنهم ، ما أحسن كل منهم العمل الذى يقوم به . وسياسة الوطن ليست حديث الصحف وخطب الأحزاب وكفى ، ولكنها تتناول أيضاً كل شئ من أمر الوطن وعيش بنيه .

وكان لحادث شهادته في إنجلترا ، حين ذهبت إليها في العطلة الدراسية لذلك العام ، ما أحل هذا اليقين من نفسى محل الإيمان . كانت مطالبة النساء الإنجليزيات بحق الانتخاب إذ ذاك في بدء عقوباتها ، وكانت المطالبات بحق الانتخاب يتهنز الفرص لإقامة مظاهرات سلمية يلبس الألوف منهن فيها رداء خاصاً أشبه برداء الجنود الأسكتلنديين ثم يسرن صفوفاً نظامية يخترقن شوارع لندن ، وقد حملن أعلاماً كتبت عليها مطالبهن . وكانت هذه الحركة تلقى مقاومة أعنف المقاومة من جانب كثيرين رجالاً ونساء . كان هؤلاء المعارضون يقولون : إن مملكة المرأة هي المنزل ، ومهمتها الأولى هي تربية الجيل الناشئ . وكانت المطالبات بحق الانتخاب يقلن : إن الإصلاح الاجتماعى ونبد الحرب لا يتم شيئاً منهما إلا إذا تحقق للنساء التمثيل النيابى فى البرلمان . وكانت المعركة حامية الوطيس . مع ذلك رأيت رجالاً ونساء فى لندن يختلفون رأياً فى هذا الأمر الحيوى يومئذ ، ثم لا ينجى الخلاف على ما بينهم من مودة ، ولا يجعل أحدهم يسفه رأى الآخر فى الشئون القومية العامة أمام الأجانب عن بلادهم .

وإذا عانى بهذا الرأى قوة أن لى أصدقاء من غير دينى تربطنى بهم أوثق أواصر المودة . فما لى لا يكون لى أصدقاء من غير رأى السياسى تربطنى بهم أواصر المودة ! وإذا كنا نغيب التعصب الدينى ، ألا يكون التعصب الأعمى للرأى السياسى أجدر باللوم بل بالتجريح ؟ ! بعد شهور من بدء هذه السنة الدراسية ١٩١٠ - ١٩١١ ، بدأت الأنباء ترد من مصر بأن الحكومة المصرية ترمع مد الامتياز لشركة قناة السويس . ولما كانت الصحف المصرية قد عارضت هذه الفكرة ، فقد أعلنت الحكومة أنها ستعرض الأمر على الجمعية العمومية المصرية ، وأن قرار الجمعية المذكورة سيكون قطعياً فى هذا الأمر ، وإن كانت قراراتها استشارية بحكم قانونها النظامى فيما خلا فرض الضرائب .

اهتمت مصر ، واهتم الشبان المصريون المقيمون بباريس ، بهذا الأمر أشد الاهتمام . فقد كان حفر قناة السويس ، على أنه عمل إنسانى وهندسى جليل ، مجلة المتاعب لمصر منذ اليوم الأول . ولم يكن يغيب عن أحد منا يومئذ أن وجود القناة هو الذى أتاح للإنجليز التدخل فى شئون مصر ، وهو الذى عاونهم على دخول مصر من القناة واحتلالهم إياها ؛ وأن مصر لا تفيد من القناة شيئاً ؛ وأن ما يقال من أن مد الامتياز يجعل لمصر حصّة فى أرباح الشركة - كل ذلك لا يوازى استمرار المتاعب التى رأتها مصر ، وظلت خاضعة لآثارها عشرات السنين .

وأعتقد اليوم أن السياسة الإنجليزية لم يكن يعينها أن يمد امتياز القناة ، بدليل إقرارها الحكومة المصرية على أن يكون رأى الجمعية العمومية فى هذا الأمر حاسماً ، مع ما فى ذلك من تقوية للحركة المطالبة بالنظام الدستورى . ولعل إنجلترا كانت أكثر ميلاً إلى ألا يمد امتياز القناة ، اقتناعاً منها بأن مصر ستظل فى دائرة نفوذها دائماً ، فإذا انتهى امتياز القناة وعاد إلى مصر أصبح فى يد إنجلترا . لكنها لم تكن لتظهر شيئاً من ذلك وهى ترى فرنسا حريصة على مد الامتياز ، والاتفاق الودى بينها وبين فرنسا يقتضيها أن تجامل هذه الدولة الصديقة . فليكن الأمر فى القبول أو فى الرفض متروكاً لنواب الأمة فى الجمعية العمومية ، ولتكن الحكومة المصرية الخاضعة مباشرة للتنفيذ الإنجليزي مدافعة عن مد الامتياز ، ولتغذ الصحف الرأى العام بمعارضة هذا المد . فإذا رفضته الجمعية العمومية لم يكن على الحكومة المصرية ولا على إنجلترا لوم أو تريب أمام فرنسا .

مهما يكن من شئ ، فقد أثار هذا الأمر اهتمامنا معشر الطلبة فى باريس ، وقد رأينا أن يكون لنا رأى جماعى فيه . ولا سبيل إلى إبلاغ هذا الرأى إلى الرأى العام المصرى إلا بقرار من الجمعية المصرية . لكن قانون الجمعية المصرية يحرم عليها الاشتغال بالسياسة . وإخواننا مبعوثو الجامعة المصرية ، ومن بينهم توفيق الساوى وسيد كامل ومحمود عزمى ومنصور فهمى ، أعضاء فى الجمعية المصرية ، وقد تعهدوا لمجلس الجامعة قبل إيفادهم ألا يشتغلوا بالسياسة ، فهم يدفعون بعدم جواز بحثها لهذا الموضوع لأنه سياسى ، ولأن نظامها يحرم عليها الاشتغال بالسياسة . فماذا عسى نصنع ؟ وهل نقف أمام هذا الوضع مكتوفى الأيدى ؟ !

تحدث إلى فى هذا الأمر أصدقاء يتزعمهم عبد الحميد بك سعيد ، وطلبوا إلى ، وكنت سكرتير الجمعية ، أن أجد لهذا المشكل حلاً . قلت لا مشكل هناك ، والأمر محلول من نفسه ، فالاشتغال بالسياسة المحرم على الجمعية هو الاشتغال بالسياسة الحزبية ، حتى لا يجر الخلاف إلى خصومات تجنى على غرض الجمعية الرئيسى ، أو أن تصبح الجمعية فى المسائل القومية أداة لوضع الخطط والعمل لتنفيذها . أما مجرد إبداء الرأى فى أمر انعقد عليه الإجماع ، كمد أجل امتياز القناة ، فلا يعد اشتغالا بالسياسة . وهل ترى إذا جاءت فرصة اقتضت المصريين أن يقولوا إنهم حريصون على حرية بلادهم ، أفيكون مجرد هذا القول اشتغالا بالسياسة ؟

واطمأن الذين تحدثوا إلى لما قلت ، وطلبوا إلى أن أدافع عنه متى انعقدت الجمعية . ولم أتردد فى الدفاع حين قام إخواننا مبعوثو الجامعة يدفعون بعدم جواز البحث فى الموضوع .

وأقنعت حتى سائر الأعضاء ، فانسحب مبعوثو الجامعة من الاجتماع ، وقررنا بالإجماع إبلاغ رئيس الجمعية العمومية وإبلاغ الصحف المصرية قرارنا برفض مد امتياز القناة .

انتهت السنة الدراسية . وآن لى أن أختار موضوع رسالتى للدكتوراه . ولما كان التشريع للعمل والعمال من أهم ما تناوله الجانب الاقتصادى من دارساتنا للدكتوراه ، فقد رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمل والعمال فى مصر . وحسبت أننى إذا عدت إلى القاهرة وجدت فى هذا التشريع ما يكفى لرسالة أتناول فيها الموضوع ، وأقترح ما أراه لمصلحة الصناعة والعمال فى مصر . وعدت إلى أرض الوطن ، ممتلئاً أملاً أن أجد فى بحث هذا الموضوع ما يتيح لى أن ألقى ضوءاً جديداً على جانب من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية يفيد مجموعتنا المصرى أجزل الفائدة . وما كان أشد عجبى ، حين تحدثت إلى رجال القانون من محامين وأساتذة فى الحقوق ، إذ رأيت تشريع العمل والعمال بمصر فى ذلك العهد لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال فى محاليج القطن ! أما فيما وراء ذلك فالمادة فقيرة لا تصلح موضوع رسالة للدكتوراه بحال من الأحوال . ولم أجد بداً من العدول عن هذا الموضوع ، وإن كان هذا الفقر فى التشريع للعمل والعمال قد فتح عينى على ما نحن بحاجة إليه فى حياتنا العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

أتيج لى فى أثناء مقامى بمصر ، فى هذه الإجازة الدراسية ، أن أشهد من حياة ريفنا المصرى أكثر مما شهدت من قبل . كان لطفى بك السيد عضواً بمجلس مديرية الدقهلية ، وقد فكر فى زيارة مدن المديرية وقراها ليرى حالة التعليم الأولى بها ، ويقترح ما يراه لإصلاحه . وللقيام بهذه المهمة ترك القاهرة وأقام ببرقين . وكنت مقياً إذ ذاك بكفر غنام . فطلب إلى أن أصحبه فى جولاته بهذه القرى ؛ فكنا نلتقى كل صباح بأقرب القرى على الطريق الذى نسير منه إلى ما يريد لطفى بك أن يراه من كتاتيب القرى الأخرى . وكان كل واحد منا يمتطى جواده فنسير من بكرة الصباح ولا نعود إلا فى المساء ، بل فى منتصف الليل فى بعض الأحيان . ولبشنا كذلك قرابة أسبوعين . وأشهد لقد حز فى نفسى ما رأيت من حال ريفنا . فكم من بيت عمدة دخلناه ، ونحن نعلم أن صاحبه على جانب من اليسار ، فإذا البيت أدنى إلى منازل أشد الطبقات فقراً ، لولا مظهر بسيط يحرض العمدة عليه فى غرفة من الغرف يستقبل فيها الحكام على تعبيرهم ! أما الأولاد فى الكتاتيب فكان ملبسهم وكانت هيئاتهم يؤذيان العين . والطرق فيما بين القرى لا تتسع لأضيق العربات تسير فيها ، وكلها التراب يثير غباراً كلما سار فيه حيوان . وليس هذا كله نتيجة الفقر ، بل هو نتيجة الجهل ، ونتيجة

الخوف من الظلم خوفاً يحسمه الجهل فيجعل الإنسان ينكر نفسه ، ويأبى أن يظهرها في خير مظاهرها

آلني ما شهدت من ذلك كله . وزاد في إيلاي أني كنت قبل ذلك بأشهر قد ذهبت مع صديقي شهدى بطرس إلى وقط فرنسا نزور منطقة اللوار . وهناك فعلنا نتقل على الدراجات من بلد إلى بلد ، ومن قرية إلى قرية ؛ فإذا وقعت أعيننا على ما يؤذى العين لمنافاته مقتضيات النظافة أو الذوق عددنا هذا استثناء ، ووجهنا اللوم من أجله إلى القائمين بأمر هذا البلد أو هذه القرية . أما والاستثناء في فرنسا هو القاعدة في مصر ، فما كان أشد حزني وألمي ! وزادني حزناً أن طبيعة فرنسا ليست أجمل من طبيعة مصر ، وأن أرض فرنسا ليست أكثر من أرض مصر خصباً ، وأن من اليسير أن تصبح الحياة في مصر جميلة عزيزة إذا رعاها العلم السليم والخلق الكريم بعين ساهرة . ولكن من لمصر بهذه العين وهذا الخلق وأمرها ليس لأبنائها ، وأولو الرأي فيها يحسبون السياسة التي تتحدث عنها الصحف كل شيء ، فإذا نادى المنادى فيهم بإنشاء جامعة أو بإقامة مستشفى ، انكششت الأيدي وغاض معين الكرم ، ولم تسخ نفس غنى بالبذل من ماله لهذه الأغراض النبيلة السامية !

في هذا الصيف ، صيف سنة ١٩١١ ، وقع حادث دولي كان له في مصر دوى عظيم ، وفي السياسة المصرية أثر بالغ . فقد أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا في برقة وفي طرابلس الغرب ، وكانتا يومئذ ولايتين تركيتين تحكمهما السلطة العثمانية حكماً مباشراً . ما عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب ؟ إنها داخله في نطاق السيادة التركية مع تمتعها بالاستقلال الداخلي . أفتسير قواتها المسلحة إلى جانب القوات التركية للدفاع عن هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية ؟ أم تقف على الحياد أن ليس لها من وراء هذه الحرب مغنم ؟ وإذا وقفت على الحياد وأزادت الجيوش العثمانية أن تمر بأراضيها ، فماذا يكون موقفها ؟ أتمنع هذه الجيوش من المرور بحجة حيادها حتى لا تتعرض لعمل عدائي من جانب إيطاليا ، أم تقتضيها تبعيتها الاسمية للسلطان العثماني أن تفسح الطريق لهذه الجيوش من غير أن تخرج عن هذا الحياد ؟ وإنجلترا ما موقفها ، وهي محتلة مصر ؟ هل تسهل للجند التركية المرور ، أم تقف في طريقها تصدها إن هي حاولت هذا المرور ؟

كان موقف الحكومة المصرية في هذا الظرف الدقيق سلبياً صرفاً . تركت الأمر لإنجلترا ولمثلها في مصر ، لورد كتشنر ، تتصرف فيه السياسة البريطانية بما تشاء . أما السياسة البريطانية في مصر ، فكان موقفها يومئذ عجباً غاية العجب . أبدى لورد كتشنر في وضوح

وصراحة أن إيطاليا معتمدة على تركيا من غير حق . وقامت في مصر حركة لجمع التبرعات لتركيا ، إعانة لها على نفقات الحرب . فشجع لورد كتشتر هذه الحركة وشارك بالتبرع . وكان أمراء البيت العلوى على رأس الوفود التى تنتقل فى الأقاليم لجمع التبرعات ، فكان ذلك دافعا للناس على البذل بسخاء ؛ لأنهم رأوا الحكومة لا تعارض ، وأمراء البيت المالك يشجعون ويتبرعون ، والمعتمد البريطاني نفسه يشجع ويشترك . ولقيت الدعوة لمعاونة دولة الخلافة يومئذ آذانا صاغية من الجميع . أذكر أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القائمة بجمع التبرعات إلى المنصورة ، فجمع فى أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهابا . وحدث مثل ذلك فى غير الدقهلية من مديريات مصر . والناس ينظرون إلى موقف إنجلترا من هذه الحركة دهشين كيف تشجع دولة إسلامية على دولة مسيحية ! على أن السياسة البريطانية لم تذهب إلى أبعد من ذلك ، ولم تسمح باشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب ، ولم تسمح بمرور الجيوش التركية من الأراضي المصرية ، محتجة فى هذا وفى ذاك بأن مصر مستقلة داخليا عن تركيا ، فإذا اشتركت الحكومة المصرية فى الحرب لم يقف هذا الاشتراك عند الجناية على استقلال مصر ، بل أدى بإنجلترا ، ولها فى مصر مركزها الخاص بحكم الاحتلال ، إلى أن تهم بالخروج عن الحياد ، وبالاشتراك فى حرب ضد إيطاليا ليس له من مسوغ .

بينما كان الناس فى الطفرة الأولى من هذا الاندفاع القوى لمعاونة دولة الخلافة . إذا لطفى بك السيد يطالعهم فى الجريدة بثلاث مقالات فى ثلاثة أيام متعاقبة عنوانها جميعا :

« سياسة المنافع لا سياسة العواطف » ، يدعو فيها المصريين إلى التزام الحياد المطلق فى هذه الحرب الإيطالية التركية ، وإلى الضن بأموالهم أن تبعثر فى سبيل قل ما تفيد بلادهم منه ، ويذكركم بأن من الخير أن يذلولوا هذه الأموال لخير مصر ولإنشاء المرافق المصرية النافعة لأبناء الوطن ؛ فلشد ما يحتاج أبناء مصر إلى إنشاء هذه المرافق ، ولشد ما تقتقر مصر إلى الإصلاح !

أثارت هذه المقالات الثلاث على لطفى بك عاصفة هوجاء ، لا أقول من تقدم ، بل من طعن جراح . اتهم بعضهم بمناوأة دولة الخلافة الإسلامية ، واتهمه آخرون بالإلحاد ، وحملت عليه الصحف على اختلاف ألوانها حملة شعواء . ومع إيمان لطفى بهذا الرأى الذى أبداه إيمانا لا يتطرق إليه شك ، ومع ما عرف عنه من قوة الحجة وشدة العارضة - لم يستطع إقناع أصدقائه السياسيين من أعضاء حزب الأمة بمناصرته فى موقفه ، بل اندفع الحزب فى الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام ؛ أو قل إن شئت إن الحزب خشي مواجهة الرأى

العام ، فنكص فلم يتابع لطفى ولم يؤازره . واضطر لطفى إلى الانسحاب من الميدان ، وإلى السفر إلى بريقين ، وترك الجريدة يتولى أمرها غيره من محرريها .

وكان عمى صالح بك سالم هيكلاً محرراً حينئذ بالجريدة ، وكنت أشتغل أنا بالمحاماة مع الأستاذ أحمد بك مصطفى . وإلى لطفى منزل يوماً إذ جاءنى عمى صالح بك ، وأخبرنى أنه وزملاءه المحررين وبعض أعضاء الحزب يرجوننى أن أتولى كتابة المقالات السياسية فى الجريدة فى أثناء انقطاع لطفى بك عنها ، مع مراعاة ميول الرأى العام وموقف الحزب . وما كان لى أن أنتحى عن موقف رأيت فيه تكرماً لى من ناحية ، وقضاء لبعض ما لأستاذى لطفى بك على من حق من ناحية أخرى . لذلك جعلت أتردد على الجريدة أكتب مقالاتها الافتتاحية ، تاركاً الكلام عن وقوف مصر موقف الحياد ، ساخراً من إيطاليا التى اعتبرت غزو برقة وطرابلس نزهة بحرية ، فلما نزلت إلى الأرض لقيت من المقاومة ومن الهزائم ما جعل هذه النزهة وبالاً عليها . وما كان أشد اغتباط رجال الجريدة ورجال حزب الأمة بهذا الموقف الذى وقفته ، والذى أنجاهم وأنجى الجريدة من سخط الرأى العام ، من غير أن تخالف ما دعا إليه لطفى بك فى كثير ولا فى قليل .

ذهبت يوماً إلى مكان المطبعة التى نظرة أخيرة على مقال كتبه . ولقيت الشيخ على الهوارى رئيس المصححين بالجريدة فهأنى بما أكتب ، وأشار من طرف خفى إشارة فيها نقد للطفى بك . وأثارتنى هذه الإشارة فقلت : « أوتحسب لطفى بك . فى حاجة إلى راتبه الذى يتقاضاه من الجريدة ليعيش ، فيضطر لذلك إلى القول بغير رأيه ؟ ! » فأجابنى الشيخ المسن إجابة أعجبتنى مع مخالفتها رأى ، قال : « إن الرزق بيد الله . إن النمل ودود الأرض يجد طعامه . ولطفى بك غنى عن الجريدة ، لكن مجابهة الجماعة ليست من الحكمة ! » . أعجبنى قوله : « إن النمل ودود الأرض يجد رزقه » ، فقلت له : « أما والرزق بيد الله ، وهو ميسر لكل خلق الله ، فليس من كرامة إنسان نصب نفسه مرشداً للناس أن يخفى رأيه عن الناس . وكثيراً ما ذكرنا لطفى بك بالحديث : (الساكت عن الحق شيطان أخرس) . والمؤمن برأى يقول به خير من المصانع الذى يقول ما يعجب الناس وإن كان هو لا يعتقده » .

قمت بهذه التجربة الصحفية ، مطمئناً لها مفتبطاً بها ، إلى أن قرب موعد عودتى . إلى باريس لأكتب رسالة الدكتوراه . وإذا رأيت موضوع التشريع المصرى للعمل والعمال مجدداً لا يصلح موضوعاً لرسالة ، فقد اخترت موضوعاً لرسالتى : « دين مصر العام » ، وعرضت

الأمر على أستاذى فى الاقتصاد ، الأستاذ « لارنود » ، فوافق على الموضوع الجديد وشجعنى عليه . ومن يومئذ جعلت أقرأ كل ما كتب عن مصر الحديثة من عهد محمد على رأس الأسرة العلوية ، وأعيد النظر فيما سبقت لى قراءته . قرأت ما كتب بالإنجليزية والفرنسية ، وقرأت الوثائق الرسمية فى الكتاب الأصفر الفرنسى ، والكتاب الأزرق الإنجليزى . وراجعت بعض الكتب العربية كتاريخ الجبرئى وتاريخ ابن إياس . وراجعت الوثائق الرسمية التركية والمصرية فى قاموس الإدارة وبعض سجلاته . ولم أترك كتاباً استطعت الاستفادة منه لموضوع رسالتى إلا قرأته . وكنت أقرأ هذه الكتب والوثائق جميعاً بشوق وشغف ، وأقتطف منها ما يفيدنى بدقة وعناية . وكنت لذلك أشتغل منذ السابعة صباحاً بغرفتى ، فإذا كانت التاسعة ذهبت إلى مكتبة كلية الحقوق أو المكتبة الأهلية فى باريس . وكنت أتناول وجبة الغداء على مقربة من أى هاتين المكتبتين ، ثم أعود لأنتم ما أطلع وما أقتطف حتى المساء . وبعد أن أتناول طعام العشاء وأقضى سويعة فى مقهى ، أتناول قهوة وأسمع إلى الموسيقى ، أعود إلى مسكنى فأراجع ما أقتطفته وأنقده ، وأؤلف بين المؤلف منه وأظهر اختلاف المختلف . فقد كانت الحوادث والوثائق تؤل عند كل مؤلف حسب هواه السياسى فى الموقف الذى كتب فيه ، وكان تاريخ مصر لذلك مضطرباً أشد الاضطراب ؛ يكتبه الفرنسى على نحو ، والإنجليزى على نحو ، والمصرى على نحو . أما وقد درسنا نحن هذا التاريخ على الصورة التى أرادت السياسة البريطانية أن تضعها ، فكان لزاماً على أن أنقصى الحقيقة ما استطعت ، وأن أرسم أمام ذهنى صورة لهذا الوطن فى القرن الذى ولدت فيه أستطيع من خلالها أن أثبت الحق من أمره ، وأن أترسم الطريق الذى سار فيه حكامه الأجانب عنه ، وأبناؤه الخاضعون لاستبداد هؤلاء الحكام ، وما اقترفه هؤلاء وأولئك من خير وشر . وقد أعاننى على ذلك حب عميق لهذا الوطن ، وحرص على الحقيقة العلمية المجردة من الأهواء والشهوات ، يضاف إلى ذلك زهوشاب يريد أن يجيد كل الإجابة وأن يتقن غاية الإتيان .

كان لهذه المطالعات أثر كبير فى اتجاه تفكيرى فى سياسة بلادى . لقد ازدادت إحاطة بالعوامل التى أدت بها إلى الوضع الذى هى فيه ، وتقديراً لما يجب على أبنائها عمله لخيرها ، كما قدرت أن للسياسة الدولية أثرها الكبير فى حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وزادنى علماً بهذا الأمر اطلاعى على كتب لجبرئيل هانوتو ولغيره من الساسة الفرنسيين عن اتجاه السياسة فى أوروبا ، سواء أكان هذا الاتجاه استعمارياً أم كان فى علاقة دول أوروبا بعضها ببعض . على أن ذلك كله كان يصطبغ فى تفكيرى بمنطق سننى يومئذ ، وكان

منطقاً أثر العقل فيه أكبر من أثر العاطفة ، ولكنه كان على كل حال تفكير شاب لما يمارس الحياة ولا يقف على تصاريدها إلا من خلال ما قرأ . فأما ما رأى من حوادث الحياة ، فقليل بالقياس إلى هذا الخضم الضخم الذى تضطرب فيه السياسة العالمية ، وتتاثر به الدول كبيرها وصغيرها على السواء .

* * *

أنتمت رسالتى ، وحصلت على إجازة الدكتوراه وعدت إلى مصر ، ولقيت على الباخرة التى أقلتني إليها هذين الإنجليزين اللذين قال أحدهما : إن مصير مصر أن تضم إلى الإمبراطورية البريطانية مستعمرة من مستعمراتها . ونزلت مصر فى أرائل أغسطس سنة ١٩١٢ . وفى أول ديسمبر من تلك السنة بدأ عملى فى الحمامة بالمنصورة . ولم يشنى عمل الحمامة عن إقامة المطالعة فى الفلسفة والتاريخ والسياسة . بل لعلى كنت أكثر اطلاعاً على ما كتب فى هذه الفنون منى على ما لا يتصل بالقضايا التى أترافع فيها من بحوث قانونية . وكانت صلتى بالحامين الذين عرقتهم عن طريق لطفى بك السيد متصلة لم تنقطع . وكان الأستاذ الكبير إبراهيم بك الهلباوى من أحب الناس إلى وأشدهم مودة لى وعطفاً علىّ ، فكان إذا قدم المنصورة فى قضية له أرسل إلى قبل حضوره يخبر بالموعد الذى يصل فيه فأقبله ، وأقضى السهرة معه إلى ساعة متأخرة من الليل . وكان حديث الهلباوى ممتعاً أيما إمتاع . فقد حضر الرجل الثورة العربية وعرف رجالها ، وكان لذلك سجلاً للتاريخ المصرى ينشر كلما تحدث الرجل حديثه العذب الأخاذ بالنفس .

ولم تكن للهلباوى هنة يؤاخذ بها مصرى غير وقوفه موقف المدعى العام فى قضية دنشواى . أما فيما وراء ذلك فكانت وطنيته وكانت خدمته بلاده محل التقدير الرفيع . وأشد الناس خصومة له هم الذين قالوا إنه أراد أن يكفر عن موقفه فى دنشواى ، فدافع عن الوردانى فى مقتل بطرس غالى ، ودافع عن الذين اتهموا بعد ذلك بالتآمر على حياة الخديو وحياة كتشنر فى قضية عرف من بعد بأن فليبيدس يد الإنجليز فى حكمدارية القاهرة كانت له اليد الطولى فى تليفق أدلتها .

سقت هذا الحديث عن هلباوى بك تمهيداً لقصة حدثت تدل روايتها على سعة صدر الرجل وحسن تقديره لوفاء ذوى الوفاء . فى سنة ١٩١٣ صدر قانون نظامى جديد أحل الجمعية التشريعية محل مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وعُدَّ خطوة فى سبيل النظام النيابى المصرى . وجاء هلباوى بك يوماً إلى المنصورة ، وقضيت معه سهرة اشترك فيها عبد الرحمن

بك الرافي والأستاذ حسن حسنى المحاميان . وفى أثناء الحديث قال هلباوى بك إنه يريد أن يرشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية ، وإنه يرى هذه أنسب فرصة ليدافع عن موقفه فى قضية دنشواى . ودار الحديث بينه وبين الصديقين اللذين شاركاه الحديث فى هذا الأمر ، واللذين انتهيا إلى موافقته على رأيه . فهو فى قضية دنشواى لم يكن إلا محامياً طلب إليه أن يترافع فى قضية فترافع فيها ، شأنه فى ذلك كشأنه فى أية قضية يقف فيها إلى جانب المدعى بالحق المدنى . وليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه ، وليس من حقه لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه . وهو فى دفاعه فى القضية قد قسا على المتهمين لأن موقفه كان يقتضيه هذه القسوة . لكنه فعل ذلك لينجى مصر من آثار لم يكن يعلمها إلا الله . وقد كان هلباوى لبقاً غاية اللبابة فى شرح موقفه من دنشواى وفى الدفاع عنه .

وافق صديقى على ما قاله هلباوى بك ، وعلى أن من الخير أن يرشح نفسه للجمعية التشريعية . وبقيت أنا صامتاً لا أتكلم ، ولا أبدي رأياً بالموافقة أو بعدم الموافقة . عند ذلك انجھ لى الرجل وقال : وما رأيك أنت يا هيكل ؟ ! قلت : أرجو أن أعنى من إبداء الرأى ! قال : ولماذا ؟ قلت : لأننى لا أريد أن أقول شيئاً لا أعتقده ، ولا أن أقول شيئاً يغضبك . قال : بل قل ما تعتقد ، ولن أغضب . قلت : إن قضية دنشواى لم تكن قضية عادية يدافع هلباوى بك عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامى ، بل كانت قضية بين مصر وإنجلترا . وقد وقفت سعادتك فيها فى صف إنجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان . وما قمت به فى خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار .

لم يجب الرجل على ما قلت ، ولم يقل أحد من صديقى كلمة ، بل سادت فترة صمت انتقلنا بعدها إلى حديث آخر . وتوسط هلباوى بك فى هذا الحديث الآخر كعادته ، وكأننا لم نقل شيئاً فى موضوع يحسه بالذات . على أنه لم يرشح نفسه للجمعية التشريعية ، ولم يغضب منى . وبقيت صلتنا قبل هذا اليوم كصلتنا من بعده : صلة أبوة من جانبه فيها محبة ووفاء ، وصلة بنوة من جانبي فيها إجلال وتقدير . وكذلك بقينا إلى أن اختاره الله إلى جواره بعد ثلاثين سنة من هذا الحديث .

تمت الانتخابات للجمعية التشريعية ، وانعقدت فى أواخر سنة ١٩١٣ أو أوائل سنة ١٩١٤ ، وبدأت المناقشات فيها فى جلساتها العلنية ، فأحدثت جواً جديداً لم يكن

لمصر به عهد . وقد أحدثت بعض مناقشاتها ضجة كبيرة لا يزال أبناء ذلك العهد يذكرونها . من ذلك ما حدث من المناقشات حول ما أسماه مسألة الوكيلين . فقد كان للجمعية رئيس ووكيلان ، وكان رئيس الجمعية وأحد الوكيلين يعينان بدكرتو ، وكان الوكيل الثانى تنتخبه الجمعية . وكان الوكيل المعين هو عدلى يكن باشا ، والوكيل المنتخب هو سعد زغلول باشا . والطبعى أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس عند غيابه . وقد ثار الجدل فيمن له الأولوية فى الحلول محل الرئيس ، أهو الوكيل المعين ، أم الوكيل المنتخب . وهذه مسألة داخلية تحل عادة خارج الجلسة العلنية فى البرلمانات المختلفة ، وتحل على أن يتبادل الوكيلان هذا الحلول واحداً تلو الآخر . لكنها أثارت فى الجمعية التشريعية على أساس من المبادئ النبائية . قال قوم : أما ورئيس الجمعية معين ، فالأولوية فى الحلول محله للوكيل المعين . وقال آخرون : أما والوكيل المنتخب أكثر تمثيلاً للأمة من الوكيل المعين ، فهو صاحب الأولوية . وكان لسعد باشا شخصياً جولات خطابية فى هذا الموضوع استرعت الأنظار ، ولم يفكر أحد فى أن يقول إنه كان يعمل لحسابه الشخصى بعد أن انتقلت المسألة إلى حديث المبدأ .

وكان أكثر أعضاء الجمعية التشريعية نشاطاً فى العمل وأكثرهم بروزاً فى المناقشة عبد العزيز بك فهمى (باشا) . ولم يكن ذلك عجباً وقد كان لعبد العزيز بك مركز ممتاز فى المحاماة ، وكان له من سعة الاطلاع وبسطة العلم ما جعله موضع الاحترام والإكبار والتقدير من الجميع . وهو إلى ذلك رجل جم التواضع ، رضى الخلق ، كريم النفس . أذكر له موقفاً فى غير الجمعية التشريعية بدا فيه سامى التقدير لمعنى الوفاء إلى حد غير مألوف فى مصر . كان ذلك حين صدر قانون نقابة المحامين ، وأن انتخاب مجلس النقابة وانتخاب النقيب فى أواخر سنة ١٩١٣ . أجمع المحامون على اختياره النقيب الأول لنقابتهم ، تقديرًا منهم لزيارته وعلمه وفضله . وأظهر هلباوى بك أنه يطمع فى هذا المركز لنفسه ؛ لأنه أقدم المحامين ، ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها . وعرفت ذلك من هلباوى بك شخصياً ، فأفضيت به إلى عبد العزيز بك . ولشد ما أدهشنى عبد العزيز بك حين قال : نعم ! إن هذا حق هلباوى بك ! إنه أستاذنا جميعاً ، وإن له على المحاماة من يوم نشأتها بمصر لفضلاً أى فضل ! وانقلب هو داعياً لهلباوى بك وانتخابه النقيب الأول للمحامين . ولم يكن لنا معشر محبيه وأنصاره والمقدرين لفضله وفضل هلباوى بك إلا أن نحترم إرادتهما ، وانتخب هلباوى بالإجماع أول نقيب للمحاماة فى مصر .

كان عبد العزيز بطل الجمعية التشريعية . وكان إلى جانبه فيها أعضاء أقوياء العارضة . وكانوا جميعاً يتناولون موضوعات مختلفة تثير اهتمام الرأي العام المصرى إلى أبعد حد . وحسبك لتعلم إلى أى مدى بلغ تغلغلهم فى المسائل التشريعية ، أن أذكر أن موضوع عقوبة الإعدام وبقائها أو إلغائها كان موضوع بحث فقهى ذى صبغة جدية استدعت مناقشات طويلة . ولم يكن أحد يشك فى أن هذه الجمعية التشريعية هى النواة الأولى للنظام البرلمانى المصرى ، وأن اهتمام أعضائها بما يعرض عليهم سيجعل الإسراع إلى إقامة هذا النظام أمراً محتوماً . أما ولطفي بك السيد كان أقوى الدعاة للحياة الدستورية الصحيحة ، فكان طبيعياً أن تكون الجريدة أشد الصحف اهتماماً بما يجرى فى الجمعية التشريعية ونقلها لمناقشات أعضائها إلى الجمهور .

كانت دورة الجمعية التشريعية فى ختامها ، حين أعلنت الصحف أن الخديو عباس حلمى الثانى سيقوم برحلة يطوف بها أنحاء الوجه البحرى قبل سفره إلى مصيفه بالآستانة . وبعد أيام عرفنا الموعد الذى سيكون فيه بالنصوارة . ولم يدر بخلدى قط أن يكون فى الزيارة ما يشغلنى بصورة أو بأخرى . فأنما لم أعرف الخديو ، ولم يكن أحد من حاشيته ينظر إلى على أنى موضع رجاء فى التقرب منهم أو التزلف إليهم . وقد جاء الخديو إلى باريس حين كنت طالباً بها ، وجاء معه حافظ بك عوض وأحمد شوقي بك وغيرهما ، وحاولا تقريب بعض الطلبة من الخديو وتقديعهم إليه ، لكنهم رأوا أن أية محاولة من هذا القبيل بالنسبة لى ضرب من العبث . فقد كان فيما أكتبه فى الجريدة من فورة الشباب بل من ثورته ما يجعل التفكير فى إقناعى بالعدول عن رأى أراه إضاعة للوقت فى غير جدوى .

على أن ما ظننته من أن زيارة الخديو للدقهلية لن تشغلنى فى شيء لم يتحقق . فقد كان سعيد لطفى (باشا) أخو لطفى بك السيد على غير رأيه فى مخاصمة الخديو . وكان وكان والده سيد بك أبو على (باشا) يحب سعيداً أشد الحب ، ويحرص من ناحية أخرى على أن يكون موضع حظوة عند الخديو . لذلك سره أن يشرفه الخديو بزيارته . وكنت أنا أجل هذا الرجل ، لا لأنه والد لطفى بك وكفى ، ولكن لأنه كذلك كان عصامياً يحترم نفسه أشد الاحترام ، ويقدر مجهوده المثمر فى الحياة حق قدره . ويبدو لى أن لطفى بك عمل لتحقيق هذه الرغبة الأبوية فى تشریف الخديو إياهم بزيارته . لذلك أعان عليها وحرص مع أخيه سعيد على تنفيذها . وجاءنى هذا الرجل الوقور السيد بك ، وطلب إلى أن أعاونه فيما يريد من إقامة سرادقات وطبع دعوات . ولم أستطع ، وبيننا ما بيننا من آصرة

النسب ، وهو إلى ذلك موضع تقديرى واحترامى ، إلا أن أجيئه إلى رغبته وأكلف من رجال مكنتى من يضع نفسه تحت تصرفه فى كل ما يريد .

وكان أحمد بك صديق (باشا) مفتشاً للداخلية بالدقهلية . وصديق بك خال أبناء لطفى بك السيد . فلما آن موعد وصول الخديو للمنصورة ، جاء صديق بك إلى مكنتى لقربه من المحطة ، ثم ذهب منه لاستقبال صاحب السلطة الشرعية فى البلاد . وحشد أعيان المديرية فى بناء المديرية حيث تشرفوا بالمثل بين يدى الخديو فى المساء .

وانتبه لأمر أمام المديرية ذاهباً إلى منزل صديق لى ، إذ لقيت لطفى بك السيد واقفاً مع زمرة من الأعيان هناك . وكان أخوه سعيد قد حاول إقناعى بأن من الخير مقابلة الخديو ، فلم أجد إلى هذا الاقتناع سبيلاً . وسلمت على لطفى بك فقال لى :

— ألا تود أن أقدمك إلى الخديو ؟ أنا واثق أنه يسر لمراك !

وأجبتة :

— لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة ما لا يسمح لى بإجابة هذه الدعوة .

وأجاب لطفى :

— إن الخديو هو الذى تغير . أما نحن فلم نتغير !

ولم يلح فى دعوى ، بل تركنى أذهب فى طريقى الى حيث كنت أريد . وأتم الخديو عباس حلمى الثانى رحلته ، مؤمناً بأنه لقي من "ولاء المصريين له وإخلاصهم لعرشه ما لا مزيد بعده لمستزيد . ولم يدر بخلده أنه يوم يغادر مصر إلى مصيفه بالآستانة يجد من أبناء هذا الشعب الذى احتق به كل هذا الاحتفاء من يحاول الأعتداء على حياته ، فيطلق عليه رصاص مسدسه فيصيبه إصابة شديدة وإن لم تكن مميتة ! لكن هذا هو الذى حدث ونقلته الأنباء إلى العالم . وعلى أثر ذلك سافر عشرات من المصريين إلى الآستانة يرفعون فروض الولاء إلى صاحب عرش مصر ، ويؤكدون له مرة أخرى أن العناصر الرشيدة فى الشعب المصرى تضمحل له كل ولاء وكل إخلاص .

وما أحسبه دار بخلده كذلك يوم غادر مصر أنه يغادرها للمرة الأخيرة ، فلا يعود لها بعد ذلك ، بل يفقد عرشه ، ويظل متنقلاً فى ربوع أوربا محظوراً عليه أن يعود إلى مصر ، فيقضى زمناً يعدل ضعف الزمن الذى قضاه جده إسماعيل فى المنفى ، ثم يتوفى فى سويسرا ، ويبقى جثمانه دفيناً بها حتى يؤذن له فيحمل إلى مثواه الأخير بأرض مصر .

سافر عباس إلى مصيفه بالآستانة ، وهو لا يعلم ما يحبته له القدر . ولم يكن أحد غيره

من المصريين يعرف ما طواه الغيب ؛ لأنه لم يكن أحد يقدر أن العالم ، الذى كان ينعم يومئذ فى بحبوحة الرخاء ، يغلى تحته بركان سينفجر عما قريب ، ويزج بالدول كبيرها وصغيرها فى حرب عالمية ضروس .

وكيف يدور بخلد أحد أن يدفع الساسة العالم إلى الخراب ! لقد نقلت الصحف فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو أن مجرماً اعتدى على حياة ولي عهد النمسا إذ كان (سيراچيفو) عاصمة الصرب فأودى بها . ووجهت حكومة النمسا إنذاراً إلى حكومة الصرب تطلب فيه مطالب قاسية ، إن لم تجبها صريباً احتفظت حكومة النمسا بحرية التصرف . وتلا الناس جميعاً فى أرجاء العالم كله هذا النبأ ، فلم يدر بخلد أحد منهم إلا أن الصرب ، هذه الدولة الصغيرة التى لا تستطيع مقاومة النمسا ، ستدعن للإنذار وتجبب دولة النمسا والمجر ، أو إمبراطورية النمسا والمجر ، إلى مطالبها . لكن الصرب تلكأت . وتدخلت الدوائر السياسية فى باريس ولندن وبرلين تريد أن تجد من هذا المأزق السياسى مخرجاً . والأنباء كلها ترد مؤيدة أن حكمة الساسة ستتغلب على حادث مؤلم أدى إليه نزق شاب طائش ، وأن الحرب لا يمكن أن تقع .

كنت قد قضيت قرابة ستين أشتغل بالحماماة ، ففكرت فى فترة راحة أستعد بها لعمل العام الجديد . واتفقت مع صديق عبد الرحمن بك الرافعى أن نساfer إلى ربوع لبنان ، نقضى بها أربعة أسابيع ، ثم نعود حين يكون موسم العمل فى الحماماة قد بدأ . وأخذنا أهبتنا ونذاكر سفرنا على باخرة تقلنا من بورسعيد بعد الظهر من يوم أول أغسطس سنة ١٩١٤ ، وذهبنا نستقل القطار الذى يغادر المنصورة الساعة التاسعة صباحاً إلى ميناء سفرنا . وتناولنا الصحف ساعة ركوبنا القطار ، فإذا بها تذيع النبأ الخطير أن ألمانيا أعلنت الحرب على فرنسا .

وأخذنا أماكننا فى القطار ، فقال الرافعى :

- لا يدرى أحد ما يمكن أن تتطور إليه الحال بعد إعلان الحرب بين فرنسا وألمانيا . فقد تدخل تركيا الحرب ، وقد تدخلها إنجلترا . ألا تفضل أن نقضى أيام راحتنا فى بورسعيد ، حتى لا نفاجأ فى لبنان بما قد يحول بيننا وبين العودة إلى بلادنا ؟

فقلت مبتسماً :

- دع الأمر لله ! ولنذهب إلى حيث قررنا . وعلام نخاف ومم نخشى ؟ إننا نستطيع عند الضرورة أن نعود إلى مصر على ظهر جمل !

ولما كان عبد الرحمن مؤمناً بحسن الإيمان ، فقد رأى أن يدع الأمر لله ، وأن نذهب إلى لبنان ؛ ولعله قدر كذلك أن له أقارب بالشام تهفونفسه إلى رؤيتهم . وأخذنا في الحديث عن الحرب ، والقطار منطلق إلى غايته . وانتقلنا في الزقازيق إلى قطار الإكسبريس . ولما بلغ بورسعيد انتقلنا منه إلى الباخرة التي أقلتنا إلى بيروت .